تتكشف يوماً بعد آخر المعلومات عن ان رئاستي الجمهورية والحكومة في لبنان كانتا مطلعتين على الخطر الذي مثلته نيترات الامونيوم في مرفأ بيروت، وامكانية انفجارها، في الوقت الذي لم يصل فيه التحقيق في الانفجار الذي وقع قبل اكثر من اسبوع لاي نتيجة حتى اليوم

انفجار بيروت
الرئاسات والأجهزة كانت تعلم

لا تقدم بالتحقيقات وخبير أميركي حذر في 2016 من نيترات الأمونيوم

للحديث تتمة...

الجزائر... السلطة تطلق النار على رجليها

عثمان لحياني

في العام 2001 اعتقلت أجهزة الأمن الجزائرية مجموعة من الطلبة كانوا قد تهجموا على موكب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقررت المحكمة عقوبات بالسجن في حقهم، لكن بوتفليقة انتبه إلى أن هذه القضية يمكن أن تتحوّل إلى فخ، فقرر إطلاق سراحهم وقال للمقربين منه «لن أقبل أن يوضع لي ولد في ظهري»، وكان يقصد وضع فخ للابتزاز، فلم تكن كل الجندرمة العسكرية راضية على تسلمه السلطة. على خلاف ذاك المنحى، وقع الرئيس الحالي عبد المجيد تبون في الفخ، عندما وُضع له «ولد في ظهره» في بداية حكمه، وبات عليه أن يتحمّل الضغوط والإكراهات المتأتية من قضايا حرية الصحافة والتعبير والحريات وحقوق الإنسان. ظهر ذلك جلياً عندما تمت مطالبته في محتوى قضية الصحافي خالد درارني، فبادر في الخامس من مايو/ أيار الماضي لتوجيه اتهام إلى الصحافي بالتخابر، وهي تهمة لم تظهر أبداً في الملف القضائي ولم تبرز بشأنها أي وقائع، ثم جاءت قضية مراسل قناة دولية سُجن فجأة وأفرج عنه فوراً بضغط خارجي لتكسر ظهر القضاء أيضاً.

ظهر الآن، من مجموعة وقائع، أن السلطة السياسية الجديدة في الجزائر تطلق الرصاص على رجليها، لأنه لا يوجد تفسير معقول، بعد حراك شعبي سلمي، لاستمرار القضايا المتعلقة بالحريات وحرية التعبير والصحافة، وهي أكثر الملفات التي تلفت نظر مجموعات الضغط في العالم، وترتبط في الغالب بالضغط السياسي والاقتصادي. ولا يوجد أي مبرر لأن تضع السلطة نفسها في مربع المساءلة والاستنطاق الدولي. لا يمكن فصل هذه الوقائع و«الفخاخ»، عن رصد مجموعة من التطورات الأخيرة، والانقلاب السريع للصورة وتساقط أحجار الدومينو. لا سيما تلك التي مثلت رهانٌ في مرحلة إدارة قائد أركان الجيش الراحل أحمد قائد صالح للبلد. فقبل أسابيع دين مدير جهاز الاستخبارات بالتهم نفسها التي كان يلفقها للناشطين في الحراك، وقبل أيام فقط أعلنت السلطات اعتقال «عصابة» تضم قيادات في جهاز الدرك، كانت ثقيلة للتسريبات، وسبقتها إقالات واعتقالات أيضا لقيادات عسكرية. كل هذه التفاصيل توحي بأن هناك صراعاً في مفاصل السلطة، لم تظهر كل ملامحه في الوقت الحالي وقد تتضح خلال فترة وجيزة، هو في الواقع استمرار للانقسام الأفقي، أو عدم التوافق على الأقل داخل المؤسسة الصلبة (الجيش) الذي ظهر واضحاً عشية انتخابات 12 ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

يطالب اللبنانيون بإعدام المتسببين بالانفجار (حسين بيضون)

بيروت ـ العربي الجديد

أسبوع مر على التفجير الذي هزّ مرفأ بيروت يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، ولا تطورات ملموسة في التحقيقات. فقط ارتفاع عدد الضحايا والعثور على مفقودين متوفين كان الخبر الأحدث، وغير ذلك مجرّد سيناريو لتوقيف رؤوس أمنية وإدارية غابت عنها الرؤوس السياسية الكبيرة بعد تنصّل الجميع من المسؤولية، علماً أنهم كانوا في موقع القرار، في الوقت الذي كشفت فيه وكالة «رويترز» عن أن رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة المستقيل حسان دياب تلقيا، الشهر الماضي، تحذيراً من مسؤولين أمنيين من الخطر الأمني الذي تمثله نيترات الأمونيوم في المرفأ.

وأعطت النيابة العامة التمييزية، أمس الثلاثاء، التعليمات اللازمة لإيداعها الموقوفين، الذين وصل عددهم إلى 20 تقريباً، من بينهم المدير العام للجمارك بدري ضاهر، كي تتم إحالتهم إلى القاضي التحقيق العسكري الأول من أجل إصدار مذكرات توقيف بانتظار تعيين محقق عدلي يضع يده على الملف، على أن يُتابع من قبل النيابة العامة التمييزية التحقيق الأولي مع باقي الأشخاص المشتبه بهم والشهود، وإحالة الأوراق تباعاً إلى المحقق العدلي. ووقع عون، أمس الثلاثاء، مرسوم إحالة انفجار مرفأ بيروت إلى المجلس العدلي.

في غضون ذلك، ذكرت وكالة «رويترز» أنها اطلعت على وثائق تظهر أن مسؤولين أمنيين لبنانيين حذروا عون ودياب، الشهر الماضي، من أن وجود 2750 طناً من نيترات الأمونيوم في مخزن بمرفأ بيروت يمثل خطراً أمنياً ربما يدمر العاصمة إذا انفجرت تلك المواد. وأكدت مصادر أمنية ذلك أيضاً. وبحسب الوكالة، تضمّن تقرير من المديرية العامة لأمن الدولة عن الأحداث التي أدت إلى الانفجار إشارة إلى رسالة أرسلت بالبريد الخاص إلى عون وديّاب في 20 يوليو/ تموز الماضي. ورغم أن مضمون الرسالة لم يكن ضمن التقرير الذي اطلعت عليه «رويترز»، فقد قال مسؤول أمني كبير إنها تلخص ما توصل إليه تحقيق قضائي بدأ في يناير/ كانون الثاني الماضي، وخلص إلى ضرورة تأمين المواد الكيميائية على الفور. وقال المسؤول الأمني للوكالة «كان هناك خطر أن تستخدم هذه المواد في هجوم إرهابي إذا سُرقت». وفي إشارة إلى الرسالة الموجهة إلى عون وديّاب من المديرية العامة لأمن الدولة، والتي تشرف على أمن المرفأ، قال المسؤول «في نهاية التحقيق النائب العام (التمييزي غسان) عويدات أعد تقريراً نهائياً تم إرساله إلى السلطات». وأضاف المسؤول، الذي شارك في صياغة الرسالة وطلب عدم نشر اسمه: «حذرتهم من أن هذا قد يدمر بيروت إذا انفجر». ولم ترد رئاسة الجمهورية على طلبات للتعليق على الرسالة. وقال ممثل عن ديّاب لوكالة «رويترز» إن رئيس الوزراء المستقيل تسلم الرسالة في 20 يوليو، وأرسلت إلى مجلس الدفاع الأعلى لإبداء المشورة خلال 48 ساعة. وأضاف «مجلس الوزراء الحالي تلقى التقرير 14 يوماً قبل الانفجار وتحرك بشأنه في غضون أيام. الإدارات السابقة كان أمامها أكثر من ست سنوات ولم تفعل شيئاً».

وجاءت الرسالة التي أرسلت إلى عون وديّاب في أعقاب سلسلة من المذكرات والرسائل التي بعث بها مسؤولو المرفأ والجمارك والأمن إلى المحاكم على مدار السنوات الست السابقة، وحثوا فيها مراراً القضاة على إصدار أمر بنقل نيترات الأمونيوم من مكانها القريب جداً من وسط العاصمة. وقال تقرير المديرية العامة لأمن الدولة، الذي اطلعت «رويترز» عليه، إنه تم تقديم العديد من الطلبات، وذلك دون ذكر عددها على وجه التحديد. وذكر أن إدارة المانيفست بالمرفأ أرسلت عدة طلبات كتابية إلى مديرية الجمارك حتى عام 2016 تطلب فيها مطالبة قاض بإصدار الأمر بإعادة تصدير الكمية على الفور. وقال تقرير الإدارة العامة لأمن الدولة «لكن وحتى تاريخه، لم يصدر قرار بهذا الشأن. بعد مراجعة أحد المختصين في الكيمياء، أكد أن هذه المواد وفي حال اشتعالها ستسبب انفجاراً ضخماً، وستكون نتائجه شبه مدمرة لمرفأ بيروت».

> أعلمت مديرية أمن الدولة السلطات بخطورة نيترات الأمونيوم
>
> كان هناك خطر أن تستخدم المواد بهجوم إرهابي إذا سُرقت

لكن المديرية العامة لأمن الدولة دافعت عن نفسها، أمس، موضحة في بيان، أنها قامت، بعد إجراء تحقيق في العام 2019 بوجود المواد الكيميائية، بإرسال كتاب قضائي إلى رئاسة هيئة إدارة واستثمار مرفأ بيروت للقيام بالإجراءات الضرورية على كافة الصعد لتلافي حصول أيّ حادث بسبب وجود هذه المواد الخطرة، كما أعلمت السلطات بخطورتها بموجب تقرير مفصّل. في السياق، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، أمس الثلاثاء، أن خبيراً أميركياً في أمن المرافئ حذر في العام 2016 من وجود مواد متفجرة في المرفأ. وأوضحت أنه، بحسب مراسلة دبلوماسية أميركية، فإن «الخبير»، الذي يعمل مع الجيش الأميركي، حذر منذ نحو أربع سنوات، من إمكانية وجود مواد كيميائية متفجرة مخزنة في مرفأ بيروت في ظروف غير آمنة». وأشارت المراسلة الدبلوماسية إلى أن الخبير الأميركي رصد المواد الكيميائية خلال عملية تفتيش أمنية على المرفأ. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين، حاليين وسابقين، عملوا في الشرق الأوسط قولهم إنه من الموقع أن الخبير رفع تقريراً بالموضوع إلى السفارة الأميركية في بيروت أو وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون). ونفى مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية معرفة المسؤولين الأميركيين بتحذير الخبير، معتبراً أن ما تكشفه المراسلة الدبلوماسية «يظهر أنهم لم يكونوا يعلمون بهذا الأمر». وأشار إلى أن الخبير الأميركي «قام بزيارة غير رسمية إلى المرفأ منذ نحو 4 سنوات، وهو في ذلك الوقت لم يكن موظفاً حكومياً أميركياً». وأشار إلى أن وزارة الخارجية لم يكن لديها علم بأي مراسلة منه، حتى وقوع الانفجار الأسبوع الماضي. لكن «نيويورك تايمز» أشارت إلى أن السفارة الأميركية في بيروت هي التي نشرت المراسلة الدبلوماسية، الجمعة الماضي، والتي تحدثت فيها عن المسؤولين اللبنانيين الذين كانوا يعرفون بوجود نيترات الأمونيوم في المرفأ. وتوضح المراسلة أن مستشاراً عسكرياً أميركياً، عينه الجيش الأميركي، رصد المواد الكيميائية خلال جولة تفتيش.

وعن هذه التطورات، قال النائب في تكتل «الجمهورية القوية» (رئيسه سمير جعجع)، القاضي السابق جورج عقيص، لـ«العربي الجديد»، إن «الجريمة التي حصلت، وكونها خارج دائرة الاغتيال أو الاستهداف لشخص، وبما أن بعض خيوطها أصبحت واضحة في التحقيق حتى الساعة والمراسلات التي كشفت، فإننا مع تشكيل لجنة تقصي حقائق وفق المشار إليه في المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة، وليس بالضرورة أن تقترن حكماً بمحكمة دولية، لأن قرار تشكيل لجنة تقصي الحقائق مستقلّ عن قرار تشكيل محكمة دولية». وأشار إلى أنّ «التوليفة الأصح قد تكون بإجراء تحقيق تحت إشراف دولي، ولا مانع من أن تحال الجريمة إلى المجلس العدلي أو أن يشترك المحقق العدلي بالتحقيقات».

> مقترح جديد لعقيلة صالح: سرت مقراً لسلطة ليبية موحدة

الخلافات الليبية تهدد وساطة واشنطن... وحفتر يصعّد

في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن لدفع طرفي الصراع الليبي للمضي بالعملية السياسية، يدفع خليفة حفتر بفصائل جديدة إلى الميدان

طرابلس، القاهرة
العربي الجديد

تزداد وتيرة الخصومات والخلافات الداخلية الليبية، في وقت انتهت أطراف دولية، في مقدمتها واشنطن، من التوصل إلى مراحل قريبة من فصل القوات المتصارعة على تخوم سرت والجفرة، وسط ليبيا، ما قد يهدد بنسف تلك الجهود الساعية للوصول بطرفي الصراع إلى مرحلة عملية سياسية جديدة. وفي وقت أنهى رئيس مجلس النواب المجتمع بطبرق، عقيلة صالح، لقاءات مع مسؤولين أميركيين في القاهرة لـ«بحث تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في ليبيا»، بحسب بيان للسفارة الأميركية في ليبيا، يسعى اللواء المتقاعد خليفة حفتر للعودة إلى المشهد مجدّداً، بعد تراجع دوره بشكل كبير في الفترة الأخيرة.

ووافق صالح، خلال لقائه بالسفير الأميركي بالقاهرة جوناثان كوهين، الإثنين، على المقترح الأميركي بشأن خلق منطقة منزوعة السلاح في سرت والجفرة، مقترحاً أن تكون سرت مقراً لحكومة توافق جديدة تدير الوضع في ليبيا إلى حين إجراء الاستحقاقات الانتخابية، وتجميد عائدات النفط إلى حين تشكيل هذه الحكومة. وقال صالح إن هناك اهتماماً أميركياً بوقف إطلاق النار في ليبيا، مؤكداً خلال تصريحات عقب اللقاء «تحفظه بشأن وجود أي من الميليشيات في المواقع النفطية»، وربط إرسال عوائد النفط إلى المصرف المركزي الليبي بتشكيل سلطة جديدة في البلاد.

وكان حميد الصافي، المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب الليبي قال إن صالح اتفق مع كوهين على استمرار وقف إطلاق النار والإبقاء على مدينتي سرت والجفرة منزوعتي السلاح لحين استئناف الحوار السياسي والعودة لطاولة الحوار. فيما أوضح السفير الأميركي موقف بلاده من ضرورة وقف القتال في ليبيا، وشدّد على أنه لا وجود لحل عسكري للأزمة. مقابل ذلك، قالت مصادر برلمانية في طبرق لـ«العربي الجديد» إن حفتر دفع بثلاثة فصائل عسكرية جديدة من مليشيا «طارق بن زياد»، التي يترأسها نجله صدام، إلى ميدان القتال في سرت، في الوقت الذي ترتب له مليشياته المسيطرة على الجفرة لزيارة وشيكة إلى القاعدة. وأعلن المكتب الإعلامي لقيادة مليشيات حفتر، ليل الإثنين، عن إصدار الآخير قراراً بترقية 448 ضابطاً ترقية استثنائية للرتب التي تلي رتبهم الحالية لـ«إشراكهم في عملية طوفان الكرامة»، في إشارة إلى إمكانية استئناف العمليات القتالية.

وفي هذا السياق، أعلنت عملية «بركان الغضب» التابعة لحكومة الوفاق، مساء الاثنين، أنها رصدت 70 آلية مسلحة لـ«مرتزقة الجنجويد» تتجه إلى مدينة سرت، ناشرة صوراً لها. وأشارت إلى أن «الصور التقطت خلال مرور تلك المليشيات بمنطقة البريقة باتجاه سرت». وتأتي هذه التحركات من جانب حفتر في وقت رحّبت السفارة الأميركية بـ«تطلعات صالح وجميع العناصر الليبية المسؤولة، لحلّ ليبي لإنهاء الصراع وضمان مستقبل مستقر ومزدهر للشعب الليبي».

وفي السياق، قالت المصادر البرلمانية في طبرق التي تحدثت لـ«العربي الجديد» إن الخلافات المستعرة في معسكر شرق البلاد انتهت إلى انحياز حكومة مجلس النواب التي يترأسها عبد الله الثني لمواقف حفتر، حيث لوّح وزير خارجية الحكومة، عبد الهادي الحويج، المعروف بقربه من حفتر، بإمكانية دخول حكومته في مفاوضات مباشرة لترسيم الحدود المائية في البحر المتوسط، وهي «خطوة من شأنها تقويض الجهود الدولية الرامية لخفض حدة التوتر بين دول البحر المتوسط»، بحسب الصحافية الليبية نجاح الترهوني. وورات الترهوني في حديث لـ«العربي الجديد» أن كل الخطوات التي يشهدها معسكر شرق البلاد تشير إلى خلافات عميقة بين القادة وتؤكد نية حفتر العودة للمشهد. وليست جبهة شرق البلاد وحدها التي تعاني خلافات متصاعدة، بل في طرابلس أيضاً، حيث هدّد وزير الداخلية بحكومة الوفاق، فتحي باشاغا، «المليشيات التي تستغل مؤسسات الدولة»، وأمهلها، وفق كلمة له سربتها قناة «فبراير» الليبية، مساء الإثنين، شهراً واحداً كحد أقصى، لترك أعمالها والانضمام إلى مؤسسات الدولة لتطبيق الأمن والقانون. وكشف مصدر أمني لـ«العربي الجديد» أن كلمة باشاغا تندرج ضمن الجهود المرتقبة لفرض عقوبات على قادة مجموعات مسلحة في طرابلس. لكنها خطوات، بحسب الترهوني، تأتي في إطار صراع داخلي بين قادة في حكومة الوفاق والمجلس الرئاسي بقيادة فائز السراج. وعلق الباحث السياسي سعيد الجواشي، من جانبه على ما تشهده الحكومة والمجلس الرئاسي في طرابلس بأنه عرقلة أخرى ستواجه الجهود الأميركية.

الحكومة اللبنانية: بحث عن تسوية لم تنضج

بدأ سريعاً الحراك السياسي لتشكيل حكومة جديدة في لبنان بعد استقالة حسان دياب، لكن ما برز حتى الساعة اظهر عدم الاتفاق على شكل الحكومة ومهامها، وذلك في ظل ضغط متصاعد من الشارع

بيروت ـ رينا الجمّال

بين ضغط الشارع الذي لم يهدأ منذ يوم السبت الماضي، والمؤشرات المتصاعدة عن صفقة دولية تقودها فرنسا عبر رئيسه إيمانويل ماكرون لتسوية سياسية في لبنان، بعد انفجار بيروت قبل أسبوع والذي ارتفعت حصيلة ضحاياه إلى 171 قتيلاً وأكثر من 6 آلاف جريح، تتجه الأنظار إلى تشكيل الحكومة الجديدة في لبنان بعد استقالة رئيس الوزراء حسان دياب مساء الثلاثاء. وبينما بدأت تخرج إلى السطح أسماء مرشحين لتولي رئاسة الحكومة جديدة، على رأسها رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري، والسفير السابق نواف سلام، فإن حسم الشخصية التي ستترأس الحكومة المقبلة يبقى مرتبطاً بشكلها، وسط انقسام واضح حتى الآن بين وجهتي نظر، أولى تروج لها شخصيات من فريق الثامن من آذار (الذي يضم حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر) بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الأطراف، أما الثانية التي تطرحها قوى 14 آذار، ولا سيما شخصيات من «تيار المستقبل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي»، فترفض حكومة الوحدة وتدعو لتشكيل حكومة بمهمة ترتكز على إجراء انتخابات نيابية مبكرة.

وستكون هذه التطورات تحت أنظار الدول المؤثرة في الشأن اللبناني، ولا سيما فرنسا التي يُنتظر أن يقوم رئيسها ماكرون بزيارة جديدة إلى لبنان في سبتمبر/ أيلول المقبل، والولايات المتحدة التي يبدو أنها تتجه لإعادة تفعيل وساطتها لترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، وهو الملف الذي يتوقع أن يكون المحور الأساس لزيارة وكيل وزارة الخارجية الأميركية ديفيد هيل إلى بيروت يوم الجمعة المقبل.

وبدأت سريعاً منذ مساء الإثنين لعبة تسريب الأسماء المرشحة لترؤس الحكومة الجديدة، والتي تصدّرها سعد الحريري، ونواف سلام، بالإضافة إلى نائب حاكم مصرف لبنان السابق محمد بعاصيري الذي تعدّ حظوظه ضعيفة. وقال مصدر مطلع على أجواء المباحثات لـ«العربي الجديد» إنّ اسم سلام الذي سبق أن طرح عند استقالة الحريري في 29 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي يتقدّم على باقي الأسماء وأي مرشح آخر، خصوصاً أنّه متوافق عليه دولياً وعربياً وكذلك شعبياً، ولكن المرّ الأساسي لسلام يكون من خلال الضوء الأخضر الذي سيعطيه الحريري وكذلك دار الفتوى، مع العلم أن الحريري لديه الحظوظ أيضاً لفرض شروطه هذه المرة بحكومة من دون رئيس «التيار الوطني الحر»، صهر رئيس الجمهورية، جبران باسيل و«حزب الله» مستغلاً الإحاطة والضغط الدولي، لكن التخوف الأكبر يبقى من ردة فعل الشارع، ومن هنا محاولة إقناع الحريري ببديل يسميه هو تفادياً لتكرار تجربة حسان دياب.

في السياق، لفت مصدر في قصر بعبدا لـ«العربي الجديد» إلى أنّ رئيس الجمهورية ميشال عون لن يتأخر في الدعوة إلى استشارات نيابية مبكرة، باعتبار أن لبنان لا يعيش اليوم في ظرف يسمح له بإضاعة الوقت، ومن هنا دعوته إلى تسريع عجلة المباحثات والاتصالات. وكان فريق الثامن من آذار قد بدأ سريعاً مشاوراته حول الملف الحكومي، بلقاء جمع رئيس مجلس النواب نبيه بري بباسيل والنائب في «كتلة التنمية والتحرير» علي حسن خليل والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين خليل مساء الإثنين.

وعن هذه التطورات، قال نائب رئيس مجلس النواب، إيلي الفرزلي، لـ«العربي الجديد»، إن «المجتمع الدولي بكل تناقضاته توحّد دعماً للبنان، وممثل هذا المجتمع (ماكرون) أتى إلى لبنان وأجرى مباحثات ليقول نحن نريد حكومة وحدة وطنية تتبنى البرامج الإصلاحية، وتبدأ بتنفيذها لتحصل على كل الدعم الذي تريده»، مضيفاً «الخيار الوحيد يجب أن يكون بالذهاب باتجاه تنفيذ هذه الرغبة وإلا نُعتبر خيانة وطنية لأن عدم تنفيذها يعني أن البلد ليس باستطاعته أن يستعيد الحياة». واعتبر الفرزلي أنّ «مواصفات رئيس مجلس الوزراء هي بيت القصيد، ويجب أن يأتي من يُرضي المكوّن السنّي حتى لا يشعر بالظلامة، وممثل المكوّن السني معروف سواء سعد الحريري أو من يمثله ويرضى عنه». وشدد على ضرورة تشكيل حكومة في أسرع وقتٍ ممكن، إذ لا يجوز لأي أحد أن يتحمّل نتائج عرقلة تأليف حكومة تتعاطى مع الوضع اللبناني والأزمة الخطيرة التي تعاني منها البلاد اقتصادياً واجتماعياً ونقدياً ومعيشياً.

في المقابل، قال النائب بلال عبد الله، عضو «اللقاء الديمقراطي» (برئاسة النائب تيمور نجل وليد جنبلاط)، لـ«العربي الجديد»، «إننا مع تشكيل حكومة بمهمة محددة ترتكز على إجراء إصلاحات وانتخابات نيابية مبكرة». ولفت إلى أن لعبة الأسماء ليست مهمة مقابل إعطاء طابع للحكومة، بمعنى أنّ الأهم اليوم إعطاء إجابات لفرنسا والمجتمع الدولي بعد المساعدات التي جمعت للبنان، وحديث ماكرون الواضح والصريح للقوى السياسية خلال زيارته لبنان حول التغيير المطلوب والإصلاحات الواجب تحققها لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية الخطيرة. وأضاف «كذلك تطالب الانتفاضة الشعبية بانتخابات نيابية مبكرة، تدخل دماء جديدة إلى البرلمان، من هنا ضرورة تلبية الطلبين المذكورين لنفتح البلد باتجاه أشقائه العرب والمجتمع الدولي للحصول على الدعم وإنقاذ اقتصادنا المنهار». وشدد على ضرورة إجراء انتخابات نيابية مبكرة تسمح للناس المنتفضين في الشارع أن يشاركوا في العملية السياسية بالبلد وعبر المؤسسات الدستورية لا من خلال الانقلاب، مشيراً إلى أنّ مواكبة الاستقالات التي قدمت من عدد من النواب ليست مطروحة الآن، وهي مرتبطة بعوامل معينة.

من جهته، لفت القيادي في «تيار المستقبل» النائب السابق مصطفى علوش لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «في حال لم تؤدِ التطورات إلى إحداث تغيير في طبيعة الخيارات السياسية والعلاقات تكون نحضّر لكارثة جديدة»، مضيفاً أن الحكومة الأنسب هي التي تأتي بمشروع أمني سياسي واقتصادي يقنع اللبنانيين والعالم بإمكانية إنقاذ لبنان، أما حكومات الوحدة الوطنية بالشكل التاريخي للبلد لم تؤدّ إلا إلى مزيد من الآلام. وأشار إلى أنّ الكتل النيابية الكبيرة لا يبدو أنها متجهة إلى الاستقالة من مجلس النواب، بانتظار الاستشارات النيابية الملزمة ومسار تشكيل الحكومة التي تبعاً لنتائجها تتقرر الخطوة التالية، سواء من «تيار المستقبل» أو حلفائه في خطّ المعارضة. وراى علوش أن «التسويات في الماضي أدت إلى انفجارات وكانت حلولها مؤقتة، وحتى اللحظة لا علم لي بتسوية يجرى الإعداد لها».

وعلى صعيد كتلة «التنمية والتحرير» برئاسة نبيه بري، فقد أكدت في اجتماع طارئ عقدته أمس وجوب الإسراع في تشكيل حكومة جامعة قادرة على إنقاذ الوطن واستعادة الثقة بالدولة وأدوارها، وجددت تمسكها بإقرار قانون الانتخابات على أساس لبنان دائرة واحدة خارج القيد الطائفي وإنشاء مجلس شيوخ.

ومقابل هذا المشهد، يصرّ الشارع اللبناني على ضرورة إجراء انتخابات نيابية مبكرة تسمح للناس المنتفضين في الشارع أن يشاركوا في العملية السياسية بالبلد وعبر المؤسسات الدستورية لا من خلال الانقلاب، وحديث ماكرون الواضح والصريح للقوى السياسية خلال زيارته لبنان حول التغيير المطلوب والإصلاحات الواجب تحققها لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية الخطيرة. وأضاف «كذلك تطالب الانتفاضة الشعبية بانتخابات نيابية مبكرة، تدخل دماء جديدة إلى البرلمان، من هنا ضرورة تلبية الطلبين المذكورين لنفتح البلد باتجاه أشقائه العرب والمجتمع الدولي للحصول على الدعم وإنقاذ اقتصادنا المنهار». وشدد على ضرورة إجراء انتخابات نيابية مبكرة تسمح للناس المنتفضين في الشارع أن يشاركوا في العملية السياسية بالبلد وعبر المؤسسات الدستورية لا من خلال الانقلاب.

يصرّ الشارع على إسقاط كل المنظومة السياسية (حسين بيضون)

فرنسا: الاستماع للشعب

دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان (الصورة)، الى تشكيل حكومة في لبنان على وجه السرعة، عقب استقالة حكومة حسان دياب مساء الاثنين، واضاف لودريان في بيان صادر عنه، ان بلاده تدرك خطورة الوضع في لبنان واهمية الاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني. ودعا الوزير الفرنسي الى ضرورة الاستماع الى مطالب اللبنانيين بالاصلاح، وتشكيل حكومة بسرعة تثبت نفسها للشعب وتجد حلولا لمشاكل البلاد الاساسية.

تفجير رتل للتحالف شمالي بغداد

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الثلاثاء، عن تعرض رتل عسكري يتبع قوات التحالف الدولي لهجوم بواسطة عبوة ناسفة في منطقة التاجي شمالي العاصمة بغداد. وقالت خلية

الإعلام الأمني الحكومية إن «التفجير أدى إلى حرق حاوية كانت محمولة على إحدى عجلات الرتل» من دون تفاصيل إضافية. من جهته، أكد مصدر أمني عراقي في قيادة عمليات بغداد، لـ«العربي الجديد»، أن «التفجير لم يسفر عن أي إصابات بشرية».

(العربي الجديد)

العراق قد يطلب دعماً دولياً لتعزيز حدوده مع سورية

قال مسؤول عراقي في بغداد، أمس الثلاثاء، لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة بصدد اعتماد توصية للجيش تقضي بإنشاء تحصينات جديدة على طول حدوده مع سورية، والبالغة أكثر من 620 كيلومتراً. وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، إن الخطة تتطلب تكاليف مالية كبيرة لا تتناسب مع وضع البلاد الحالي، لذا من غير المستبعد أن يطلب العراق دعماً دولياً من خلال التحالف الدولي لإنجاز المشروع.

(العربي الجديد)

سورية: قتيلان واعتقالات في عفرين

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن امرأة وطفلاً قتلا بعد اختطافهما يوم الإثنين في قرية دير صوان التابعة لناحية عفرين بريف حلب الشمالي. وذكرت المصادر أنّ الطفل والامرأة كانا اختطفا من قبل مجهولين وعثر على جثتيهما صباح أمس مرميتين بين الأشجار قرب قرية دير صوان. إلى ذلك، تحدثت مصادر لـ«العربي الجديد» عن اعتقال 11 شخصاً في قرية بريمجه قرب عفرين، من قبل فصائل «الجيش الوطني السوري» المعارض، فيما لم تعرف أسباب الاعتقالات.

(العربي الجديد)

النظام و«قسد» قتلا 46 مدنياً خلال يوليو

قالت الحكومة السورية المؤقتة في تقرير نشرته مساء الإثنين، إنها سجلت مقتل 46 مدنياً وإصابة 190 آخرين بجروح جراء

انتهاكات موروست من قبل النظام السوري ومليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في شمال سورية. وأوضح التقرير أن من بين الضحايا 10 أطفال و4 نساء، وأن النظام السوري كان مسؤولاً عن مقتل 10 مدنيين، فيما كانت «قسد» مسؤولة عن مقتل 36 مدنياً.

(العربي الجديد)

تكتل سياسي جديد في الجزائر

أعلن قادة أحزاب سياسية وقوى مدنية ونقابات مهنية وتنظيمات طلابية وشخصيات وطنية وناشطون في الجزائر عن إنشاء تكتل «القوى الوطنية للإصلاح»، في مؤتمر عقد في العاصمة الجزائرية أمس الثلاثاء. وعَرَفت الورقة السياسية المبادرة بأنها «إطار وطني للقوى النزيهة الوفية للثوابت الوطنية المؤمنة بالمسار الدستوري والتحول الديمقراطي الآمن، من أجل التنسيق والتشاور والتعاون، لتسهم بقوة اقتراحها في الخروج من الأزمة الراهنة»، وكذا «التأسيس لعمل وطني مشترك».

(العربي الجديد)

الحدث

خيّم التعتيم الإعلامي على اليوم الأول من انتخابات مجلس الشيوخ في مصر، وسط امتناع شعبي قياسي عن التصويت، على الرغم من التحشيد الانتخابي والدعائي لمرشحي السلطة، ما يؤكد حالة الركود السياسي الطاغية في عهد عبد الفتاح السيسي

لا يعرف المصريون الكثير عن صلاحيات المجلس (محمد مصطفى/Getty)

مصر وانتخابات «الشيوخ»

تجاوزات بالجملة وتعتيم إعلامي ممنهج

القاهرة ـ **العربي الجديد**

اعتمدت السلطات المصرية التعتيم وإصطناع الإقبال غير الحقيقي على صناديق الاقتراع، عنواناً عريضاً لتجاوزاتها في إدارة فعاليات وإجراءات اليوم الأول من انتخابات مجلس الشيوخ، التي بدأ الاقتراع فيها داخل مصر أمس الثلاثاء، وينتهي في التاسعة من مساء اليوم. ويأتي هذا السلوك هروباً من السخرية الحتمية من ضعف مشاركة المواطنين في هذا الاستحقاق الذي لا يكادون يعرفون عنه شيئاً، وسيسهم في تشكيل غرفة برلمانية ثانية بلا سلطات أو صلاحيات. ومنذ ما قبل فتح أبواب اللجان على مستوى الجمهورية في التاسعة من صباح أمس، بدأت وزارة الداخلية التي تدير بصورة شبه كاملة هذا الاستحقاق، في منح المحسنات الإعلامية على أدائها هذه المرة، فارسلت منذ الدقائق الأولى لفتح الاقتراع قائمة محدودة بحوالي 30 لجنة ومجمعاً انتخابياً على مستوى القاهرة الكبرى وبعض المحافظات، إلى مديري القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الموالية للسلطة، بحيث تقتصر التغطية على تلك اللجان دون غيرها.

وبزيارة «العربي الجديد» لبعض تلك اللجان وحصولها على صور حيّة من بعضها الآخر، تبين أنها لجان أولتها الداخلية عناية خاصة بسبب وجود بعض الوزراء والمسؤولين السياسيين ضمن الناخبين فيها، كما تمّ حشد عشرات المواطنين من سكان المناطق المجاورة لتلك اللجان للرقص والاحتفال على أنغام الأغاني المؤيدة لرئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي حولها. كما أقدمت إدارة الإعلام في وزارة الداخلية للمرة الأولى، على تصوير وإعداد وإرسال مقاطع جاهزة معدة احترافياً لبعض من تلك اللجان للعرض المستمر على الفضائيات، وبالتالي أصبحت تلك اللجان فقط هي واجهة الاستحقاق بالكامل، مع تجاهل مئات اللجان على مستوى الجمهورية التي لم تشهد نسبة كبيرة منها أي مشاركة حتى لناخب واحد. وقالت مصادر قضائية في الهيئة الوطنية للانتخابات، وغرفة عمليات مراسلي وسائل الإعلام المحلية والأجنبية المعتمدة، بما في ذلك حائزو التصاريح الصادرة عن الهيئة الوطنية للانتخابات، من التواجد في محيط اللجان وداخلها، بشكل عام. كذلك تمّ غلق اللجان العامة على مستوى الجمهورية بالكامل، بعد إعدادها لوجستياً لمرحلة ما بعد الاقتراع وتجميع النتائج، وذلك لمنع التواصل بين وسائل الإعلام والقضاة المشرفين على الانتخابات، والذين يتمتعون باستقلالية نسبية عن الشرطة.

تمّ توجيه العاملين ونقلهم للتصويت في المناطق الصناعية

سمحت وزارة الداخلية بكل أنواع المخالفات الانتخابية

وكرّرت وزارة الداخلية بذلك ما فعلته في نهاية الاستفتاء على التعديلات الدستورية في إبريل/نيسان 2019، عندما منعت وسائل الإعلام من تغطية إجراءات غلق اللجان وبدء الفرز تمهيداً لإعلان النتيجة بنسبة إقبال غير واقعية قياساً بما رصده المراقبون. لكن الوزارة ادخلت بعض نادي القضاة، إن نحو 40 في المائة من لجان المدن في محافظات وجه بحري والصعيد، لم يدخلها أكثر من 10 ناخبين حتى منتصف اليوم الانتخابي، واصفةً الاستحقاق الحالي بأنه «الأقل من نوعه منذ عهد الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك».

وذكرت المصادر أن الهيئة الوطنية تلقت شكاوى عدة من المنظمات الأهلية القليلة التي تمّ قبول أوراقها لمتابعة الانتخابات بعد إجازتها أمنياً، بسبب عدم سماح الأمن لممثليها بدخول اللجان، كما تلقت شكاوى مماثلة من بعض وسائل الإعلام العربية، لكن إدارة الهيئة اكتفت بالتواصل مع الأمن لحلّ كل مشكلة بذاتها دون تصعيد.

وأوضحت المصادر أن 17 لجنة في محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا لم تفتح أبوابها حتى الساعة 11 ظهراً، وأن أكثر من مائة لجنة على مستوى الجمهورية لم تفتح لجانها في الموعد بسبب مشاكل تنظيمية وابتعاد أماكن تسكين القضاة عن اللجان، نظراً لتقليل عددها وزيادة كثافتها خلال الاستحقاق الحالي، بهدف خفض النفقات.

وأوضحت المصادر أن الداخلية سمحت بكل أنواع المخالفات الانتخابية التي يمثل بعضها جرائم تستوجب الغرامة والحبس، مثل وجود المرشحين وأنصارهم وممارستهم الدعاية الانتخابية في محيط اللجان. وحدث هذا مع جميع قيادات حزب «مستقبل وطن» والمرشحين البارزين ضمن القائمة الموحدة، ومنهم رجل الأعمال أحمد أبوهشيمة في بني سويف، فضلاً عن السماح بتوزيع مواد غذائية ووجبات باردة وساخنة على المواطنين لحثّهم على المشاركة في المناطق الفقيرة والريفية، بالقاهرة الكبرى والصعيد، في استمرار لما بدأته بالفعل لجان الدعاية الخاصة لـ«مستقبل وطن» في كل المناطق الريفية بالمحافظات تقريباً قبل التصويت بيومين.

كما رصدت تقارير غرف العمليات، نقلاً عن القضاة، انتشار ظاهرة التصويت الجماعي في لجان الشيخ زايد والمطرية والزيتون ووسط القاهرة بالعاصمة، وعدد كبير من لجان المحافظات، وعلى الرغم من التنبيه النظري على القضاة بعدم السماح بذلك. لكن زيادة عدد اللجان الفرعية عن عدد القضاة المشرفين وإيكال بعضها لإدارة الموظفين، سمح بتحول تلك المحاولات إلى ظاهرة.

وتميزت اللجان الانتخابية في محيط المناطق الصناعية التي بها مصانع خاصة أو عدد كبير من الشركات الحكومية بإقبال ملحوظ أكبر من باقي الدوائر، بسبب توجيه العاملين ونقلهم بواسطة عربات وحافلات للتصويت، مع إعطاء المصوتين نصف يوم إجازة والسماح لهم بالمغادرة لمنازلهم مبكراً. وحدث ذلك في دوائر حلوان والتبين والعاشر من رمضان وبني سويف ودمياط الجديدة وبورسعيد القريبة من التجمعات الصناعية.

ومنذ اقتراح إنشائه، يُتداول في الأوساط السياسية المصرية أن السبب الأساسي لتدشين مجلس الشيوخ هو مكافأة ومجاملة أكبر قدر من الأشخاص الذين يقدمون خدمات للنظام، لاستمرار استمالتهم والسيطرة عليهم، في محاولة لإعادة إنتاج تجربة مجلس الشورى في عهد مبارك. وتخلو المواد المنظمة لمجلس الشيوخ في الدستور المعدل من منحه أي سلطات مؤثرة، بل تستند إلى مجموعة من الألفاظ العمومية والإنشائية الفارغة، ما يعني أن صلاحياته ستكون أقل من مجلس الشورى بعهد مبارك، وتتوقف عند حدود إبداء الرأي لا أكثر. ويعكس ذلك رغبة النظام في تهميش دور هذا المجلس وإبقائه مجرد «مستودع للمجاملات»، على الرغم من أن ميزانيته لن تقل بأي حال عن 600 مليون جنيه (نحو 36 مليون دولار) سنوياً، بالنظر للميزانية الحالية لـ«النواب»، وهي مليار و400 مليون جنيه.

تقرير

محاولة لإنهاء سيطرة «داعش» بمحيط بئر العبد

لم تؤدِ جهود الجيش المصري، عبر الغارات الجوية والقصف المدفعي، إلى استرجاع خمس قرى يسيطر عليها «ولاية سيناء» بمحيط بئر العبد

سيناء ـ **محمود خليل**

شهدت الأيام القليلة الماضية محاولات حثيثة للجيش المصري لإنهاء سيطرة تنظيم «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، على خمس قرى في نطاق مدينة بئر العبد في محافظة شمال سيناء شرقي البلاد، باستخدام القصف المدفعي، وشن الغارات الجوية التي استهدفت القرى وأدت إلى تدمير عشرات المنازل والمحال التجارية والمؤسسات الحيوية، لتستمر سيطرة التنظيم على القرى للأسبوع الرابع على التوالي، فيما ينتظر الآف النازحين عودتهم إلى قراهم، في حال تمكّن الجيش من بسط سيطرته عليها خلال الفترة المقبلة.

وعن تفاصيل الوضع الميداني، قالت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد»، إن الجيش المصري يعمل منذ أيام على مخطط الدخول إلى القرى التي يسيطر عليها «داعش» من عدة محاور بشكل متزامن، بغطاء جوي وقصف مدفعي يطال على المناطق المستهدفة، في حين أنه لم يحرز تقدماً في المواجهة البرية، في ظل تعرّض القوات لهجمات دموية من قبل مقاتلي التنظيم، الذين بنوا خلال الفترة الماضية تحصينات دفاعية وبشرية، برفد حدود القرى المسيطر عليها بعشرات المقاتلين المدججين بأسلحة خفيفة ومتوسطة. وأضافت المصادر أن الطيران الحربي شنّ عشرات الغارات خلال الأيام الماضية على قرى رابعة وقاطية وأقطية والجنايين والمربع والمناطق الصحراوية المحيطة بها، إلا أن «ولاية سيناء» لم يعلن عن أي خسائر لديه، وكذلك قوات الجيش المصري لم تفد بخسائر لديها أو في صفوف التنظيم، مشيرةً إلى خشية من تدمير المنازل والبنى التحتية بشكل كامل، وهذه كارثة حقيقية إن اتجه الجيش إليها، في ظل وجود عدد من المدنيين في القرى لم يتمكنوا من مغادرتها في بداية الأحداث، وآخرين يرفضون الخروج من منازلهم لعدم وجود مسكن بديل خارج قراهم، علاوة على معاناة مئات الأسر التي باتت في العراء لعدم وجود اهتمام حكومي بهم، ومأساتهم المستمرة منذ أكثر من ثلاثة أسابيع على التوالي.

وفي سياق متصل، وتخوفاً من استمرار سيطرة «داعش» على القرى لفترة أطول، قرر محافظ شمال سيناء اللواء محمد شوشة منح الموظفين العاملين في الوحدات المحلية والصحية في القرى، إجازة استثنائية مفتوحة حتى انتهاء سيطرة «داعش» على عليها، فيما اضطر المحافظ إلى صرف 1000 جنيه (نحو 63 دولاراً أميركياً) لكل أسرة نازحة من القرى بشكل شهري، وتوفير معونات عينية لهم، بعد موجة الاستياء التي شهدتها مواقع التواصل الاجتماعي وأوساط النازحين، إثر قرار المحافظة صرف 500 جنيه فقط كمساعدة للنازحين، بدلاً من توفير كافة المستلزمات التي يحتاجونها.

وتعقيباً على ذلك، قال باحث في شؤون سيناء، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن استمرار سيطرة التنظيم على القرى بعد مرور ثلاثة أسابيع كاملة، ودخول السيطرة أسبوعها الرابع، أي شهراً كاملاً، يشير إلى عدة أمور، أهمها اعتماد التنظيم المسلح على خطط حرب العصابات التي يرتكز عليها في تحركاته وهجماته في سيناء منذ سبع سنوات، وثانيها اعتماد التنظيم الإرهابي في بسط سيطرته الميدانية على عدة قرى بمساحة

الطيران الحربي شنّ عشرات الغارات خلال الأيام الماضية

لم يحرز الجيش تقدما في المواجهة البرية (خالد دسوقي/فرانس برس)

واسعة، على حدود مفتوحة من كل الجهات، لتسهل له إمداد مجموعاته المنتشرة في هذه القرى بالأفراد والسلاح والعتاد والطعام طيلة الفترة الماضية، على الرغم من انتشار الجيش المصري على الطريق الدولي ومحيط القرى. واعتبر أن من شأن ذلك أن يزيد أطماع التنظيم في مرحلة لاحقة، بينما لم تستخدم قيادة عمليات الجيش المصري، كافة أوراق القوة في مواجهة «ولاية سيناء» منذ اللحظة الأولى لوقوع هجوم معسكر رابعة والذي مهد لسيطرة التنظيم على القرى الخمس. ورأى الباحث أن محاولات الجيش لإعادة السيطرة على القرى قد تنجح في حال غيّر من تكتيكات الحرب التقليدية التي ما زال يستخدمها في مواجهة التنظيم، وكذلك استخدام أوراقه العسكرية كافة في المواجهة، لما تمثله خطوة السيطرة على الأرض من خطورة على الحاضر والمستقبل في سيناء ومحيطها، وذلك كله يأتي بالتزامن مع دعم النازحين واحتضانهم، في ظل رفضهم للبقاء في منازلهم مع وجود التنظيم الإرهابي في قراهم، ليفسحوا المجال أمام عمليات الجيش المصري، من دون إيذاء المدنيين.

يشار إلى أن التنظيم الإرهابي سيطر على القرى الخمس في 21 يوليو/تموز الماضي، في أعقاب هجوم دموي استهدف المعسكر 118 في قرية رابعة، وكمائن أخرى للجيش والشرطة في المنطقة نفسها، أدت لمقتل وإصابة العشرات من العسكريين، وعدد من المدنيين.

الحدث

يغامر رئيس الحكومة المكلف في تونس هشام المشيشي في طرح تشكيل حكومة كفاءات مستقلة تتكون من الكفاءات، وسط رفض الأحزاب، ما يجعله مهدداً بالخروج سريعاً من المشهد السياسي

رفض للحكومة المستقلة

مغامرة المشيشي مهددة بالسقوط المبكر

تونس ـ **وليد التليلي**

فاجأ رئيس الحكومة التونسية المُكلّف، هشام المشيشي، أغلب الأحزاب السياسية في البلاد، بإعلان رغبته في تشكيل حكومة مستقلة تماماً عنها، تتكوّن من الكفاءات. وفسّر المشيشي خياره مساء الإثنين، بأن التجاذبات بين الأفرقاء السياسيين كبيرة، ما يُصعّب الوصول إلى اتفاق، وبالتالي فإن طرحه هو الاختيار الأمثل. وأضاف رئيس الحكومة المُكلّف، خلال مؤتمر صحافي لم يتجاوز بضع دقائق، أن المسؤولية والواجب يفرضان المضي إلى حكومة إنجاز اقتصادي واجتماعي، لا تكون رهينة التجاذب السياسي، وتتوفر في أعضائها شروط النزاهة والنجاعة، وتكون قادرة على العمل في تناغم لتحقيق برنامجها، مؤكداً أن الخلافات بين الأحزاب كبيرة، فيما الظروف الاقتصادية صعبة، ونسبة النمو سلبية، والمديونية عالية، والبطالة قد تتجاوز 19 في المائة في آفق 2020.

من جهتها، جاءت أغلب ردود الفعل الحزبية رافضة لهذا الخيار، وتوحدت الأحزاب والكتل، التي كانت شقتها الخلافات على مدى أشهر، على رفض هذا الطرح، وتداول مسؤولون في «النهضة» و«ائتلاف الكرامة» وحركة «الشعب» و«التيار الديمقراطي» على الإذاعات مباشرة بعد ندوة المشيشي، تأكيد رفضهم لحكومة مستقلة.

ولا يبدو هذا الموقف من المشيشي مفاجئاً، فقد ألمح شكل مشاوراته على مدى أسبوعين، بأنه يسير في هذا الاتجاه، وتوقعت دوائر عدة منه أن يُخرج مشروعه ويطرحه على الطاولة في أخر لحظة، لفرض الأمر الواقع نتائج الانتخابات مع الاستفادة من الكفاءات في الإدارة، التي لن تكون بديلة عن الأحزاب، وتحرمها من حقها في ممارسة الحكم. وكان رد «النهضة» بأغلبية كبيرة وإجماع داخل الشورى حول هذا الموقف، وفق ما نقله قيادي في الحركة لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن هذا البند لم يحتج إلى كثير من المداولات في الاجتماع، بما يؤكد أن خيار الحركة واضح بهذا الخصوص.

وسيحاول المشيشي إقناع بقية الأحزاب مستقلة، وتدعو رئيس الحكومة المكلف إلى تكوين حكومة وحدة وطنية ذات حزام سياسي يستجيب للتوازنات البرلمانية. وبيّن الهاروني أن القاعدة الأولى لتجنّب الفشل السابق هي احترام نتائج الانتخابات، مشدداً على ضرورة الاتعاظ من التجارب السابقة، وعلى وجود ميثاق سياسي يمكّن الأحزاب من العمل في إطار شراكة حقيقية. ولفت المسؤول الحزبي إلى أن التونسيين انتخبوا، ولا بد من تصحيح الأمور والعودة إلى الأحزاب واحترام نتائج الانتخابات مع الاستفادة من الكفاءات في الإدارة، التي لن تكون بديلة عن الأحزاب، وتحرمها من حقها في ممارسة الحكم. وكان رد «النهضة» بأغلبية كبيرة وإجماع داخل الشورى حول هذا الموقف، وفق ما نقله قيادي في الحركة لـ«العربي الجديد»، مضيفاً أن هذا البند لم يحتج إلى كثير من المداولات في الاجتماع، بما يؤكد أن خيار الحركة واضح بهذا الخصوص.

وسيحاول المشيشي إقناع بقية الأحزاب بجدوى خياره، لكن المهمة تبدو صعبة في ظلّ الرفض الواسع، مع أن رئيس الحكومة المُكلّف أكد خلال مؤتمره الصحافي المختصر، على أن خيار حكومة الكفاءات هو «الخيار الأمثل» وليس النهائي، ما يترك الباب مفتوحاً نسبياً للتفاوض. وينطلق المشيشي في موقفه من قراءة واضحة للأوضاع، في ظلّ ساحة حزبية متناحرة وبرلمان مشتت وانقسام حاد بين مختلف الأفرقاء، كان يتوقع أنه يمكن المرور عبره واللعب على تناقضاته، وفي ظرف دستوري دقيق لا يمنح هذه الأحزاب خيار الرفض، إلا إن كانت مستعدة لحلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات جديدة. ويبدو المشيشي كذلك مستنداً إلى دعم من المنظمات المهنية الكبرى، ومن الرئيس قيس سعيّد، إذ أكد رئيس منظمة رجال الأعمال، سمير ماجول، قبل تصريح رئيس الحكومة المكلف، على ضرورة الطرح ذاته، معتبراً أنه الحل الوحيد للأزمة الاقتصادية التي تستوجب «حكومة إنقاذ»، معتبراً أن الكفاءات الاقتصادية معروفة في مختلف المجالات، وهو ما كرره المشيشي حرفياً تقريباً.

وفي قراءة لتطور الأحداث، لفت المحلل السياسي عبد المنعم المؤدب، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن المشيشي أدار مشاورات شكلية حول طبيعة الحكومة وتركيبتها، وبقي أسبوعين يخلع أبواباً مفتوحة على مصراعيها لتبرير إعلان قرار مُسبق منسق مع رئيس الجمهورية يتمثل في «حكومة تكنوقراط» أو حكومة «مستقلين» أو حكومة «كفاءات غير حزبية». وأضاف أنه «مهما تعددت أسماء الحكومة فالنتيجة واحدة، وهي حكومة مبنية على أنقاض الأحزاب، تقوم من فشل الأخيرة وضعفها، وسقاها الرئيس التونسي من عصارة رفضه للكيانات الحزبية». ورأى المؤدب أن «المشيشي أطلق بالون اختبار قد ينفجر في وجهه قريباً، غير أنه يمكنه أن يتداركه بكفاءات حزبية غير معروفة من الصف الثالث لضمان الاستقرار والهدنة السياسية، بعدما قضى نصف الأجل المخصص لتشكيل الحكومة في السخرية من الأحزاب العاجزة وقتياً عن مجابهة هذا التنمر السياسي».

وشدّد المحلل السياسي على أن حكومة المشيشي «آيلة للسقوط في حال اقصت الأحزاب، وستكون مهددة بمصير مشابه لحكومتي الحبيب الجملي وإلياس الفخفاخ»، مضيفاً أن «المشيشي يعتقد أن حصول حكومته على الثقة سيكون محتوماً ومضموناً، بخيار الهروب إلى الأمام وحلّ المشاكل وفق طريقة النعامة، لكن كان من الأفضل في ظلّ خلافات الأحزاب والكتل تقريب وجهات النظر بدل إقصائها للتخلص من مشاكلها واختلافاتها». ورأى المؤدب أن سعيّد والمشيشي «يقودان السلطة التنفيذية إلى صدام ومواجهة مجهولة العواقب مع السلطة التشريعية»، مشيراً إلى أنهما «يسيران بثبات نحو السيناريو الخطأ على مسار الانتقال الديمقراطي، وهو إنتاج حكومة حرب على الأحزاب والبرلمان، في سياق مشروع تغيير الشرعية المنشود، بتنزيل أسس الحكم الرئاسي في نظام برلماني معدل».

أمام هذا الوضع، يدخل المشيشي في مغامرة تهدد مستقبله السياسي الشخصي، لأن مواجهة الأحزاب لا يمكن أن تنجح على المدى المتوسط والبعيد، فقد أكدت هذه الأحزاب، على الرغم من كل خلافاتها، أنها انتُخبت لتحكم وليس لتزكي حكومة مستقلين، لأن مصادقتها على ذلك يعني إقرارها بفشل المنظومة الحزبية. هذا الواقع يدعو إلى التساؤل إن كانت الأحزاب ستقفز فوق خلافات التموقع غير المجدية بعد أن بدأت تتأكد أن السلطة تميل إلى قصر الرئاسة في قرطاج، وتتسرب من قصر البرلمان في باردو.

يحاول المشيشي استغلال خلافات الأحزاب (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تقرير

رئيس الحكومة التونسية: لن أقوم بثورة

يدرك رئيس الوزراء التونسي المكلف، هشام المشيشي، صعوبة المسؤولية التي ألقيت على عاتقه في ظل الظروف التي تمر بها البلاد والتعقيدات السياسية التي تحاصر مهمته

صلاح الدين الجورشي

في جلسة جمعتني أخيراً برئيس الحكومة التونسية المكلف هشام المشيشي، واستمرت ساعة، يبدو الرجل مُدركاً تماماً لصعوبة المسؤولية التي ألقيت على عاتقه في ظرف حرج تمرّ به البلاد. وقد أشار في سياق حديثه إلى مسألتين: أكد أولاً أنه لا ينوي القيام بثورة، ولا يدعي أنه يحمل معه «مفاتيح الجنة» (الحلّ السحري)، كل ما يسعى إلى تحقيقه هو إيقاف التدهور الذي يهدد البلاد والذي تتسارع وتيرته بشكل مخيف. أمّا الملاحظة الثانية التي سجلها الرجل من خلال مشاوراته الجارية مع كل الأطراف تقريباً، والتي أثارت قلقه، فتتمثل في أنّ جميع الأحزاب والكتل التي استمع إليها حذّرته من دون استثناء، من إشراك أطراف حزبية أخرى؛ أي أنّ معظم قادة الأحزاب الذين استقبلهم نصحوه بعدم إشراك خصومهم في أي حكومة ائتلافية، واعتبروا ذلك شرطاً لقبول الدخول في حكومته المقبلة. فالخلافات التي عصفت بالأحزاب بعد عشر سنوات من التناحر جعلتها غير قادرة على التعايش داخل حكومة واحدة، وهو ما أوقعه في حيرة شديدة، وجعله يخشى أن يعيد تجربة الحكومات الحزبية السابقة، ويقدم على تكوين فريق قائم على المحاصصة، فيجد نفسه واقعاً في سلسلة من الأزمات التي سرعان ما تنتهي بالفشل والانهيار. ويذكّر في هذا السياق، أنّ الحكومة التي قادها إلياس الفخفاخ، حتى لو لم يعصف بها ملفّ تضارب المصالح، فإنها ما كانت لتكون قادرة على الصمود طويلاً في وجه الخلافات التي كانت تتصاعد بين الأحزاب المكونة لها، إذْ كلما حصل خلاف داخل البرلمان انعكس آلياً على العمل الحكومي.

استبعاد الصدام

وبصرف النظر عن شخصية المكلف بتشكيل الحكومة، سواء رضي بأن يكون وزيراً أول خاضعاً لرئيس الدولة أو رئيس حكومة فعلياً يتمسك بكلّ صلاحياته الدستورية، فإنه في الحالتين سيجد نفسه مطحوناً بين مختلف الكيانات الحزبية. ومما يزيد الوضع تعقيداً أنّ الرئيس قيس سعيّد ليس محايداً في هذه المسألة وليس مهيأ لكي يلعب دور الوسيط الإيجابي، إذ إنه أعلن عداءه للأحزاب، وهو يسعى لتهميشها.

ويُستبعد أن يتجه المشيشي نحو الاصطدام بالأحزاب، ولا سيما تلك التي تشكل أغلبية نسبية داخل البرلمان. لكنّه يعمل في الوقت نفسه على إقناع القادة بأن تكون أحزابهم ممثلة بطريقة غير مباشرة في الحكومة، أي لا تكون موجودة بكوادر حزبية. وقد حاول المشيشي أن يقنع رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي بذلك عند الاجتماع به عشية انعقاد مجلس شورى الحركة أخيراً. لكن قرار المجلس أكّد تمسّك «النهضة» بحكومة سياسية لها حزام برلماني واسع. وهو الموقف ذاته الذي عبّر عنه حزب «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة». أما «التيار الديمقراطي» وحركة «الشعب»، فقد تمسكا بأن تكون الحكومة ذات صبغة سياسية شريطة إبعاد حركة «النهضة» والدفع بها نحو الانتقال إلى المعارضة.

معظم قادة الأحزاب نصحوا بعدم إشراك خصومهم في الحكومة

ضغوط متوقعة

هكذا يتبيّن أنّ الرغبة في الإمساك بمفاصل السلطة لا تزال تمثّل عقبة أمام صيغة حكومة تكنوقراط مدعومة سياسياً، وأنّ الأيام المتبقية أمام المشيشي ستشهد العديد من الضغوط والمناورات من أجل جره إلى هذا المربع أو ذاك. وإذا ما استمر هذا الحال على ما هو عليه، فإنّ الحكومة المقبلة ستولد ضعيفة. يستبعد أن يتم إسقاطها عند عرضها على التصويت، لكنها ستواجه صعوبات جمة، وستبقى تحت قصف الأحزاب خلال الأشهر المقبلة، في انتظار الوقت المناسب لسحب الثقة منها، وهو ما من شأنه أن يعقّد الأزمة السياسية في البلاد.

لهذا السبب، تتعدد الدعوات من أجل تنظيم حوار وطني تُدعى إليه جميع الأطراف السياسية والاجتماعية من أجل تقييم تجربة الانتقال الديمقراطي، والتوقف عند الأسباب العميقة التي حالت ولا تزال تحول دون تحقيق كل أهداف الثورة. هذا ما نصح به الرئيس السابق للبرلمان محمد الناصر، وهذا ما بدأ يفكر فيه المشيشي، الذي يخشى أن يخطئ الطريق، ويبدأ بداية متعثرة. فالرجل ليس متحمساً لحل البرلمان، والعودة إلى نقطة الصفر، وهو يعتقد أنّ البلاد منهكة، وهي غير قادرة على تنظيم انتخابات سابقة لأوانها. يتمنى أن يراجع البرلمان أداءه، وأن يكون شريكاً معه في تحمل المسؤولية، وأن يساعد في بناء الثقة وحماية المؤسسات.

شرق غرب

نتنياهو: الضمّ ليس من أولويات واشنطن

أقرّ رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو (الصورة)، أن مشروع ضمّ الاحتلال أجزاء من الضفة الغربية، ليس على سلّم أولويات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وذلك في معرض تفسيره لعدم تنفيذه. وقال نتنياهو في مقابلة مع القناة 20، إن المشروع «سينفذ بموافقة أميركية، لكن ترامب مشغول حالياً بأمور أخرى»، أملاً أن يتمكن «من دفع الاعتراف بسيادتنا قريباً».
(العربي الجديد)

الاحتلال يغلق «كرم أبو سالم»

قرّرت دولة الاحتلال، أمس الثلاثاء، إغلاق معبر كرم أبو سالم، على إثر إطلاق المقاومة في اليومين الماضيين سلسلة من البالونات الحارقة باتجاه مستوطنات غزة. وجاء قرار الإغلاق، بحسب «هآرتس»، بعد مشاورات بناء على تعليمات وزير الأمن بني غانتس، فيما وصفته حركتة «حماس» بـ«السلوك العدواني».
(العربي الجديد)

حظر تجوّل في بورتسودان

أعلنت سلطات ولاية البحر الأحمر السودانية، أمس الثلاثاء، حظر التجوّل بمدينة بورتسودان، الميناء الرئيسي للبلاد، وذلك بعد يومين من النزاع المتفاقم فيها بين قبيلتي النوبة والبني عامر، والذي أدى لمقتل 13 شخصاً. ويشمل الحظر الذي أصدره والي الولاية عبد الله شنقراي أوهاج كل محلية بورتسودان، والقطاعين العام والخاص والهيئات المحلية، مع استثناء العاملين في قطاعات الصحة والمياه والكهرباء والإعلام.
(العربي الجديد)

تركيا: حملة لتوقيف 50 شخصاً من «الخدمة»

أطلقت السلطات التركية، أمس الثلاثاء، حملة أمنية لإلقاء القبض على 50 مشتبهاً في انتمائهم لجماعة «الخدمة» التي يتزعمها الداعية فتح الله غولن، والتي تصنفها أنقرة إرهابية. وأصدرت نيابة إسطنبول قراراً بتوقيف 40 من المشتبه بهم، حيث نفذت عمليات أمنية متزامنة في 12 ولاية، أدت لتوقيف 34 شخصاً، فيما أصدرت النيابة العامة في أنقرة قراراً بتوقيف 10 آخرين، ما أدى لتوقيف 6 منهم.
(العربي الجديد)

ترامب يقترح تأجيل قمة السبع

اقترح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، استضافة قمة مجموعة السبع بعد انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر المقبل، قائلاً إنه سيدعو إليها دولاً تستثنى عموماً من المؤتمرات الدولية. وقال ترامب أول من أمس «أميل أكثر لتنظيمه في وقت ما بعد الانتخابات. كنا سنجريه في سبتمبر، وبإمكاننا عقده عبر الإنترنت أو من خلال اجتماع مباشر، لكنني أقترح أن نعقده في وقت ما بعد الانتخابات عندما يكون هناك مزيد من الوقت للتفكير به، لأنه غاية في الأهمية». وأكد الرئيس الأميركي عزمه «دعوة أشخاص معيّنين ليسوا ضمن المجموعة»، في إشارة قد تعني رغبته في دعوة نظيره الروسي فلاديمير بوتين.
(فرانس برس)

واحد في المائة

يحقّ لنحو 63 مليون مصري التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ، لكن مصادر في الهيئة الوطنية للانتخابات قالت إن مؤشرات يوم أمس تؤكّد أن نسبة المشاركة الحقيقية لن تتجاوز اليوم واحداً في المائة، إذا لم تشهد اللجان الأكثر كثافة عمليات حشد كبيرة للناخبين.

الحدث

بوادر انتفاضة بوجه «قسد» والنظام يدخل على الخط لتأجيج الخلافات

حراك عشائري شرقي سورية

تواصل قبائل في شرقي سورية تحركاتها بوجه «قسد»، وخصوصاً قبيلة العقيدات بعد مقتل أحد أبرز شيوخها، وقد حمّلت أخيراً التحالف الدولي مسؤولية ما يجري في دير الزور الشرقي الخاضع لسلطة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من فوضى أمنية وتجاوزات بحق المدنيين وتردي الواقع المعيشي، مطالبة بلجنة تحقيق مختصة لمعرفة ملابسات اغتيال أحد أبرز وجهائها أخيراً. في حين يحاول النظام السوري والجانب الإيراني استغلال هذه الحادثة من أجل ضرب الاستقرار في منطقة شرقي نهر الفرات من خلال تأليب القبائل العربية على «قسد»، وشق صفوف هذه القبائل من داخلها عبر إنشاء هيئات ومجالس يرأسها وجهاء «من الدرجة الثانية» مرتبطين بأجهزة الأمن التابعة للنظام. واجتمع عدد من شيوخ ووجهاء قبائل وعشائر عربية في ريف دير الزور في بلدة ذيبان الخاضعة لـ«قسد» أمس الثلاثاء، تحت عنوان «ملتقى أبناء قبائل زبيد في دير الزور»، لـ«تدارس الأوضاع في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر فيها المنطقة»، عقب دعوة من شيوخ قبيلة العقيدات، كبرى قبائل محافظة دير الزور. وتواصل قبيلة العقيدات حراكها الشعبي بعد محاولة اغتيال شيخها إبراهيم خليل عبود الجدعان الهفل، منذ أيام عدة، وهي المحاولة التي أدت إلى مقتل أحد وجهائها البارزين وهو الشيخ مطشر حمود الجدعان الهفل. وتتهم القبيلة «قسد» التي يتولى الأكراد السوريون قيادتها على الرغم من كون أكثرية مقاتليها من العرب، بـ«الإهمال الأمني والفشل في إدارة المنطقة» ما تسبب باغتيال عدد من الشيوخ والوجهاء، فضلاً عن تدهور الأوضاع المعيشية في المنطقة التي تحتوي على أهم حقول البترول في سورية. وعقب الاجتماع، حمّل المجتمعون

أمين العاصي

في خطوة تصعيدية من قبل القبائل العربية في شرقي سورية، حمّلت قبيلة العقيدات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مسؤولية ما يجري في ريف دير الزور الشرقي الخاضع لسلطة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) من فوضى أمنية وتجاوزات بحق المدنيين وتردي الواقع المعيشي، مطالبة بلجنة تحقيق مختصة لمعرفة ملابسات اغتيال أحد أبرز وجهائها أخيراً. في حين يحاول النظام السوري والجانب الإيراني استغلال هذه الحادثة من أجل ضرب الاستقرار في منطقة شرقي نهر الفرات من خلال تأليب القبائل العربية على «قسد»، وشق صفوف هذه القبائل من داخلها عبر إنشاء هيئات ومجالس يرأسها وجهاء «من الدرجة الثانية» مرتبطين بأجهزة الأمن التابعة للنظام. واجتمع عدد من شيوخ ووجهاء قبائل وعشائر عربية في ريف دير الزور في بلدة ذيبان الخاضعة لـ«قسد» أمس الثلاثاء، تحت عنوان «ملتقى أبناء قبائل زبيد في دير الزور»، لـ«تدارس الأوضاع في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر فيها المنطقة»، عقب دعوة من شيوخ قبيلة العقيدات، كبرى قبائل محافظة دير الزور. وتواصل قبيلة العقيدات حراكها الشعبي بعد محاولة اغتيال شيخها إبراهيم خليل عبود الجدعان الهفل، منذ أيام عدة، وهي المحاولة التي أدت إلى مقتل أحد وجهائها البارزين وهو الشيخ مطشر حمود الجدعان الهفل. وتتهم القبيلة «قسد» التي يتولى الأكراد السوريون قيادتها على الرغم من كون أكثرية مقاتليها من العرب، بـ«الإهمال الأمني والفشل في إدارة المنطقة» ما تسبب باغتيال عدد من الشيوخ والوجهاء، فضلاً عن تدهور الأوضاع المعيشية في المنطقة التي تحتوي على أهم حقول البترول في سورية. وعقب الاجتماع، حمّل المجتمعون في بيان التحالف الدولي الداعم لـ«قسد» مسؤولية ما يجري في المنطقة، مطالبين بلجنة تحقيق «من مختصين» لمعرفة ملابسات اغتيال الهفل. كما طالبوا بدور كامل للعرب في إدارة المنطقة الخالية من أي وجود كردي لـ«تحقيق الأمن والأمان والاستقرار والسلام، والإفراج عن المعتقلين، وإيجاد حلول جذرية وإنسانية لمشكلة المخيّمات، وإعادة النساء والأطفال إلى أهلهم». وأمهل المجتمعون التحالف الدولي شهراً لـ«إعادة الحقوق لأهلها، وتسليم المجرمين للعدالة، والمساهمة الفعّالة في استقرار البنية المجتمعية للمنطقة»، وفق البيان. في السياق، أشارت مصادر محلية إلى أنّ الأوضاع في ريف دير الزور الشرقي لن تشهد استقراراً «إذا لم تغيّر قسد قادتها العسكريين في المنطقة، وإذا لم تكف عن اعتقال مدنيين تحت ذريعة الانتماء إلى تنظيم داعش»، مؤكدةً كذلك أنه «يجب تخصيص جزء من الثروة النفطية لتنمية المنطقة اقتصادياً».

أمهلت القبائل التحالف الدولي شهراً لإعادة الحقوق لأهلها

تتهم «قسد» النظام و«داعش» بالوقوف وراء ما يجري

تتهم «قسد» بالإهمال الأمني والفشل في إدارة المنطقة (دليل سليمان/فرانس برس)

وحاول النظام استغلال ما يجري في ريف دير الزور، من خلال إجبار عدد من أبناء قبيلة العقيدات المقيمين في مدينة دير الزور الخاضعة له، للاجتماع الأحد الماضي لإعلان تأسيس ما أسموه بـ«هيئة عشائرية خاصة بقبيلة العقيدات»، وجسم عسكري تابع للقبيلة بقيادة أحد الشيوخ المقيمين في العاصمة دمشق. غير أنّ مصادر محلية أوضحت لـ«العربي الجديد»، أنّ أبناء قبيلة العقيدات المقيمين في مناطق النظام لا يشكلون سوى 5 في المائة من مجموع المنتسبين لهذه القبيلة التي تعد من كبريات القبائل العربية في سورية، مشيرةً إلى أنّ اجتماع الأحد انعقد «تحت الترهيب» من قبل أجهزة النظام الأمنية. وأوضحت أنّ «المشيخة الرئيسية لهذه القبيلة موجودة في المنطقة الخاضعة لقسد، ومن ثمّ لا قيمة سياسية لأي نشاط يقوم به النظام اعتماداً على وجهاء من الدرجتين الثانية والثالثة، علماً بأنّ هؤلاء مدفوعون دفعاً تحت الترهيب المباشر».

وعلى الصعيد ذاته، كانت لافتة دعوة أطلقها شيخ عشيرة البكارة، نواف البشير، الموالي للنظام والإيرانيين، إلى تشكيل قوات وهيئة سياسية للقبائل السورية، ودعمها بالسلاح من قبل النظام لمواجهة «قسد» في منطقة شرقي نهر الفرات، ولا سيما في الشق التابع لهذه القوات في ريف دير الزور الشرقي. وفي حديث مع وسائل إعلام تابعة للنظام، دعا البشير إلى ما أسماها بـ«حرب تحرير» منطقة شرقي الفرات من خلال التنسيق ما بين القبائل العربية السورية وقوات النظام. والبشير من أبرز شيوخ القبائل الذين انحازوا للثورة في عام 2011، وتعرض للاعتقال لأشهر عدة في سجون النظام ليغادر بعدها البلاد إلى تركيا، ولكنه عاد بعد سنوات في ظروف لا تزال غامضة لينشئ مليشيا من أبناء قبيلته في شرقي سورية ومدينة حلب حملت اسم «الباقر» تتلقى تمويلاً وتدريباً من الإيرانيين الذين يسيطرون على الشق الجنوبي من ريف دير الزور الشرقي.

ويحتدم التنافس على القبائل العربية في شرقي سورية، حيث يحاول كل طرف اكتساب ولاء شيوخها ووجهائها في المناطق التي يسيطر عليها لإدراك أهمية هذه القبائل التي تمتاز ببنية متماسكة حتى اللحظة، فضلاً عن امتلاكها قوة عددية يمكن أن تقلب معادلات السيطرة. وتفجّر هذا التنافس على خلفية استهداف عدد من شيوخ العشائر والوجهاء في منطقة شرقي الفرات، إذ يحاول النظام تأليب أبناء هذه القبائل لصالحه من خلال اتهام «قسد» بمحاولة القضاء على مرجعيات قبلية يمكن أن يكون لها دور في رسم مستقبل المنطقة.

في المقابل، تتهم «قسد» النظام السوري وتنظيم «داعش» بالوقوف وراء ما يجري في ريف دير الزور الشرقي، غير أنّ هذه القوات تسهم في دفع المنطقة وبقية المناطق العربية الخاضعة لها إلى الانفجار من خلال إجراءات لا تأخذ بالاعتبار الطبيعة العربية للمنطقة، كفرض مناهج تعليمية «غير عربية ودخيلة تنافي معتقدات وعادات وتقاليد منطقة شرق الفرات»، وفق مصادر محلية. كما لم تقم «الإدارة الذاتية» الكردية المرتبطة بـ«قسد» بمشروعات من شأنها النهوض بالواقع المعيشي والاقتصادي، على الرغم من كون منطقة شرقي نهر الفرات أغنى المناطق السورية، حيث تضم ثروتين نفطية وزراعية، وهو ما يدفع الاستياء الشعبي إلى حافة الانفجار. ويرفض مجمل سكان منطقة شرقي نهر الفرات أي عودة للنظام السوري إلى المنطقة، وهو ما عبّر عنه متظاهرون في مدينة الطبقة (50 كيلومتراً غربي الرقة) أخيراً، بعدما خرجوا للتضامن مع محافظة دير الزور رافعين شعارات تنادي بإسقاط النظام.

سيتم إخراج الميليشيات من عدن (صالح العبيدي/ فرانس برس)

متابعة

عدن تحت سيطرة الانفصاليين

عدن ـ **العربي الجديد**

أصبحت العاصمة اليمنية المؤقتة عدن رسمياً تحت سيطرة «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي، المدعوم إماراتياً، مع تأدية عضو هيئة رئاسة «المجلس الانتقالي» أحمد حامد لملس، أمس الثلاثاء، اليمين كمحافظ للمدينة أمام الرئيس عبد ربه منصور هادي، في الرياض، فيما شهدت محافظة أرخبيل سقطرى تظاهرة مؤيدة للشرعية، هي الأولى من نوعها منذ سيطرة الانفصاليين على سقطرى مطلع يونيو/ حزيران الماضي.

وأدى لملس، اليمني، أمس، اليمين كمحافظ لمحافظة عدن، وذلك بعد نحو أسبوعين من تعيينه بناء على اتفاق الرياض الذي رعته السعودية، والذي منح «المجلس الانتقالي الجنوبي» إدارة كاملة لعاصمة اليمن المؤقتة، إذ آل منصب مدير الأمن أيضاً لحلفاء الإمارات. وذكرت وكالة «سبأ» بنسختها التابعة إلى الحكومة أن هادي شدد، عقب انتهاء مراسم القسم، «على مضاعفة الجهود في هذه المرحلة المهمة لخدمة حاضر عدن ومستقبلها وبذل مزيد من الجهود لانتشال المحافظة من وضعها الحالي».

ومع تردي الخدمات خلال الفترة الماضية التي شهدت تطبيق الانفصاليين لما يسمى بـ«الإدارة الذاتية»، طالب هادي من المحافظ الجديد «تفعيل مستوى الخدمات ووقف الاختلالات واستتباب الأمن، وتطبيع الأوضاع بصورة عامة، والحفاظ على المصالح العامة لخدمة أبناء عدن والوطن بشكل عام». ودعا المحافظ الجديد إلى «الاهتمام بأبناء عدن، وعودة الحياة المدنية التي اتسمت وعرفت بها عدن على الدوام»، في إشارة إلى المجاميع المسلحة التي باتت تسيطر على المدينة. وقالت مصادر حكومية، لـ«العربي الجديد»، إن لملس سيسارع للانتقال من الرياض إلى عدن لممارسة مهامه. وأوضحت أن تأخير مراسم أداء القسم كان بسبب إجازة عيد الأضحى، التي انتهت الأحد الماضي، مشيرة إلى أن اجتماعاً سيعقد قريباً للجنة العسكرية الخاصة بإعادة تموضع الميليشيات الموجودة في المدينة في معسكرات خارجها، وكذلك فصل القوات بمحافظة أبين، على الرغم من اشتباكات محدودة خلال الساعات الماضية. بالتزامن، شهدت محافظة أرخبيل سقطرى تظاهرة حاشدة مؤيدة للحكومة الشرعية، وذلك للمرة الأولى منذ التمرد المسلح لحلفاء الإمارات في يونيو الماضي. وطالب المحتجون، في التظاهرة التي نظمها «الائتلاف الوطني الجنوبي»، الموالي للشرعية، «بسرعة تطبيق اتفاق الرياض وعودة السلطة المحلية وحل المليشيات المسلحة، والتأكيد أن سقطرى تقف دوماً مع الدولة». وردأ على شعارات سابقة للانفصاليين بأن «سقطرى جنوبية»، أي أنها تؤيد الانفصاليين، رفع المتظاهرون لافتات تؤكد يمنية سقطرى، مشددين على أن «الجزيرة رمز للسلام». وطالب المتظاهرون، في بيان، «الالتزام باتفاق الرياض وتسريع آلية تنفيذ كافة بنوده، بما يضمن استعادة مؤسسات الدولة وسلطتها الشرعية، وعودة وقيادة السلطة المحلية إلى محافظة أرخبيل سقطرى على وجه السرعة». كما طالب البيان بأن «تكون كافة المعسكرات تحت تصرف مؤسسات الدولة، وإخراج العناصر المسلحة التي تم جلبها أخيراً من خارج الجزيرة»، في إشارة إلى المجموعات التي استقدمها الانفصاليون في يونيو الماضي من عدن والضالع لاقتحام المؤسسات.

شرق غرب

إيران تنفي وجود مفاوضات سرية مع أميركا

أفادت وكالة «إيلنا» الإيرانية الإصلاحية، أمس الثلاثاء، نقلاً عن «مصدر» إيراني وصفته بأنه «مطلع»، بأن مفاوضات سرية بواسطة برلين تجري بين طهران وواشنطن، مشيرة إلى وجود مقترح ألماني بإلغاء أميركا «العقوبات غير النهادفة»، مقابل مراجعة إيران خطواتها التي قلصت بموجبها تعهداتها النووية، خلال الفترة الماضية، إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي نفى صحة هذا الأمر، معتبراً أنها «أنباء مزورة غير حقيقية، وأهداف نشرها ليست واضحة».

(العربي الجديد)

ماكرون: سنشدد الأمن في الساحل الافريقي

أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، أمس الثلاثاء، أن فرنسا ستشدد إجراءات الأمن لحماية الفرنسيين في منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بعد يومين من مقتل ستة موظفي إغاثة فرنسيين بالرصاص في النيجر. وقال، في تغريدة: «سنفعل كل ما بوسعنا لمساندة أسر الضحايا والرد على الهجوم». وأضاف «لقد قررت تعزيز إجراءات الأمن لمواطنينا في المنطقة. سنمضي قدماً في العمل للقضاء على الجماعات الإرهابية بدعم أكبر من شركائنا».

(رويترز)

الصومال: 19 قتيلا داخل السجن المركزي

أعلن المتحدث باسم قوة الشرطة الصومالية المسؤولة عن السجون عبد الخالق محمد قلاف، أمس الثلاثاء، أن ما لا يقل عن 19 شخصا قتلوا خلال أعمال شغب في السجن المركزي في العاصمة مقديشو، مساء الاثنين الماضي. وأوضح أن القتلى هم 15 سجينا وأربعة حراس. ويضم السجن بعض أعضاء جماعة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة». وتعد هذه أولى أعمال شغب من هذا النوع في سجن صومالي في التاريخ الحديث.

(أسوشييتد برس)

تايوان تخشى «هونغ كونغ ثانية»

اتهم وزير خارجية تايوان جوزيف وو (الصورة)، أمس الثلاثاء، الصين بالسعي لتحويل تايوان إلى «هونغ كونغ ثانية»، وقال وو، خلال لقاء تأبيني مع وزير الصحة الأميركي ألبيكس عازار، إن «تايوان تعيش تحت التهديد الدائم لحرياتها من الصين». وأضاف «حياتنا اليومية تزداد صعوبة، فيما تواصل الصين الضغط على تايوان لقبول شروطها السياسية. شروط ستجعل من تايوان هونغ كونغ ثانية».

(فرانس برس)

فرار مرشحة المعارضة في انتخابات بيلاروسيا إلى ليتوانيا

أعلن وزير الخارجية الليتواني لينـاس لينكيفيشيوس، في تغريدة، أمس الثلاثاء، أن مرشحة المعارضة في الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا سفيتلانا تسيخانوسكايا فرت من بلادها وهي الآن «آمنة في ليتوانيا». وكانت تسيخانوسكايا قد رفضت الاعتراف بالنتائج النهائية لانتخابات الأحد الماضي، والتي تظهر انتصار الرئيس الكسندر لوكاشينكو بولاية رئاسية سادسة.

(أسوشييتد برس)

خاص

الكاظمي يلوح بورقة الإرهاب بوجه «خلايا الكاتيوشا»

لوح رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي بتصنيف مهاجمي القواعد التي تستضيف قوات أميركية، بأنها جماعات إرهابية، على الرغم من صعوبة تطبيق هذا الأمر

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف مسؤول عراقي رفيع المستوى في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن توجّه حكومة مصطفى الكاظمي إلى اعتبار الهجمات الصاروخية التي تُطاول المنطقة الخضراء ومنشآت عسكرية مختلفة، تستضيف القوات الأميركية، شمال وغربي بغداد، على أنها اعتداءات إرهابية، تُدرج ضمن المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، الذي يفوض القوات العراقية سلسلة إجراءات استثنائية في التعامل مع المتورطين بها. ومنذ منتصف يوليو/تموز الماضي تصاعدت حدة الهجمات التي تستهدف مقرات عسكرية عراقية تستضيف قوات أميركية، وأخرى تعمل ضمن برنامج التحالف الدولي للحرب على الإرهاب، بلغت ذروتها منذ التفجير الذي وقع في قاعدة «الصقر» جنوبي بغداد في السادس والعشرين من يوليو، وأتى على مخزن صواريخ وأسلحة لـ«كتائب حزب الله» و«النجباء»، أبرز المليشيات المرتبطة بإيران في العراق. وأعقب الحادث، الذي اتهمت فيه زعامات مسلحة الولايات المتحدة بالوقوف خلفه، سلسلة هجمات على المنطقة الخضراء ومطار بغداد وقاعدة التاجي، بواسطة صواريخ «كاتيوشا»، أسفرت عن أضرار مادية فقط، بينها مروحية عراقية قتالية تعرضت لأضرار بالغة بحسب بيان لوزارة الدفاع العراقية. كما أعلنت قيادة عمليات بغداد عن ضبط 7 صواريخ «كاتيوشا» الأسبوع الماضي كانت موجهة نحو المنطقة الخضراء.

وكشف مسؤول عراقي رفيع المستوى، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أبلغ قوى سياسية وقيادات في فصائل ضمن «الحشد الشعبي» نيّته التعامل مع ما يعرف بـ«خلايا الكاتيوشا» على أنها جماعات إرهابية وفقاً للمادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب النافذ في البلاد، موضحاً أن ذلك جاء عقب اجتماع مع قيادات أمنية وعسكرية اطلعوا رئيس الوزراء على تنفيذ خطة جديدة لمواجهة تهديدات هجمات «الكاتيوشا» التي دخلت فعلاً حيز التنفيذ الأسبوع الماضي. وأكد المسؤول أن «الكاظمي وجّه جهاز مكافحة الإرهاب بتشكيل فرقة خاصة للتعامل مع خلايا الكاتيوشا

الكاظمي وجّه بتشكيل فرقة خاصة للتعامل مع خلايا الكاتيوشا

خاصة للتعامل مع خلايا الكاتيوشا، وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب الذي يمنح قوات الأمن سقفاً عالياً في مواجهتها»، معتبراً أن «تنفيذ هذا التوجه فعلاً، على الرغم مما فيه من مخاطر، من الممكن أن يفتح مواجهة بين القوات العراقية وتلك الخلايا، في حال مداهمة المناطق والمقرات المشتبه بها للفصائل المسلحة المرتبطة بإيران، وهو ما قد يفسر تحفظ قوى سياسية عدة على هذا التوجه، لكنه في الوقت نفسه قد يكون آخر المعالجات لدى الكاظمي، بعد فشل الجهود السياسية في وقف هجمات الصواريخ».

وحول ذلك، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كاطع الركابي، إنه «لا يمكن إطلاق وصف الإرهابي على جهات لا تستهدف المدنيين العراقيين بل هي مقاومة ضد الوجود الأميركي والأجنبي في العراق، إرهابية لا يمكن القبول بهذه الخطوة». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «من الصعوبة جداً تسمية ما يطلق عليهم اليوم بخلايا الكاتيوشا على أنها جماعة إرهابية، فهي تقوم بأعمال ضد تواجد أجنبي غير مرغوب فيه سياسياً وشعبياً، لكن في الوقت نفسه عمليات القصف والاستهداف التي تقوم بها هذه الخلايا تؤثر على الوضع العام ووضع الأمن في عموم البلاد وتؤثر على علاقة العراق بالدول الأخرى». ورأى أن «استمرار عمليات القصف والاستهداف من قبل خلايا الكاتيوشا في بغداد والمحافظات، لن يدفع الحكومة العراقية إلى إطلاق مصطلح الإرهابية على بعض الفصائل المسلحة في الوقت الحاضر، فهذا صعب وبعيد جداً، إذ سيفتح الباب أمام أزمات جديدة، حكومة مصطفى الكاظمي في غنى عنها».

في المقابل، اعتبر الخبير الأمني المقرب من الأمن سقفاً عالياً في مواجهتها»، معتبراً رغيف، إقدام الحكومة على إطلاق صفة الإرهاب على «خلايا الكاتيوشا» بأنه «صعب جداً»، مضيفاً، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «خلايا الكاتيوشا تعمل على إرباك الوضع في العراق، لكن إطلاق تسمية جماعة إرهابية على هذه الخلايا حالياً صعب جداً، فالبعض يقول إذا أطلقنا هذا الوصف يجب أن تصنف الحكومة العراقية الضربات الأميركية ضد مواقع الحشد الشعبي أو الفصائل على أنها أيضا عمليات إرهابية». ولفت أبو رغيف إلى أن «خلايا الكاتيوشا بوساطة المالية لإلغاء عقوبات. وفضلاً عن اعتقال «الجواسيس»، تحدث الناطق باسم السلطة القضائية في إيران، غلام حسين إسماعيلي، عن إدانة «عميلين» اثنين. وقال إن «العميل» الأول، شهرام شيرخواني، «حكم عليه بالسجن 10 سنوات لتسليمه معلومات حساسة للأجانب ومحاولته توريط بعض المدراء لاجتذابهم للعمالة»، موضحاً أن الأخير كان «عميلاً لبريطانيا». أما «العميل» الثاني، فهو «مسعود مصاحب، وتجسس لصالح المانيا والكيان الصهيوني»، وأدين بـ«بيع معلومات طبية للأجانب».

ومصاحب (72 عاماً)، هو رجل أعمال نمساوي من أصل إيراني، اعتقلته السلطات الأمنية الإيرانية في يناير/ كانون الثاني 2019، وكان يترأس جمعية النمساويين الإيرانيين في إيران. ودعت الخارجية النمساوية لاحقاً طهران للإفراج عنه.

ولم يشر المتحدث إلى ما إذا كان العميل أو العملاء المعتقلون بتهمة التجسس في هيئة الطاقة الذرية الإيرانية لهم علاقة بحادثة انفجار في منشأة «نطنز» النووية، في الثاني من يوليو/ تموز الماضي، إلا أن ثمّة مؤشرات تعزز ذلك. ومن بين هذه المؤشرات أن إسماعيلي، فضلاً عن إشارته إلى اعتقال جاسوس أو جواسيس في هيئة الطاقة الذرية الوطنية، تحدث عن شركات تنتج القطع وتقدم الخدمات في مجال الطاقة النووية، وأن صاحب شركة مقاولات عملت منذ سنوات مع مفاعل «نطنز»، يقف خلف تفجير صالة تجميع أجهزة الطرد المركزي. وذكرت القناة أن صاحب الشركة، وهو إرشاد كريمي، تمكن عبر فريقه من تفجير الصالة حديثة الإنشاء، ما «ألحق خسارة كبيرة بالصناعة النووية الإيرانية». وبحسب مواقع إيرانية، فقد كان كريمي مقاول بناء مختبر المفاعل، وعملت شركته في تخصيب اليورانيوم. إلا أنه لم يصدر تعليق رسمي إيراني على هذه الأنباء.

وشهد مفاعل «نطنز» النووي، وهو أهم منشأة لتخصيب اليورانيوم في إيران، فجر 2 يوليو الماضي، انفجاراً طاول إحدى صالاته لتجميع أجهزة الطرد المركزي المتطور، وسط تلميحات إسرائيلية وتقارير غربية عن ضلوع تل أبيب في الحادث.

وذكر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن السلطات الأمنية الإيرانية وصلت إلى سبب وقوع الحادث، من دون كشفها لـ«اعتبارات أمنية»، إلا أن طهران لم تستبعد وقوف جهة أجنبية وراءه، لتهدد بـ«رد حاسم في حال ثبت تورط أي دولة أو كيان» فيه. وكان خطيب صلاة الجمعة في مدينة أصفهان، يوسف طباطبائي نجاد، قد أكد أيضاً في 10 يوليو، أن «أدوات استوردت من الخارج لاختبار أجهزة الطرد المركزي الجديدة، تم إصلاحها قبل عامين تقريباً من قبل مقاول خارجي»، معتبراً أن «أكبر احتمال أنهم زرعوا قنبلة موقوتة طويلة الأجل أو ما يشبه ذلك في الصالة».

إلى ذلك، نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي، أمس، ما تداولته وكالة «إيلنا» الإصلاحية عن أن مفاوضات سرية بواسطة ألمانيا تجري بين طهران وواشنطن، ووجود مقترح ألماني بإلغاء «العقوبات غير الهادفة»، مقابل مراجعة إيران خطواتها النووية. ولم يستبعد موسوي «أن يكون فشل سياسة العقوبات الأميركية محل نقاش بين أوروبا وأميركا، لكن في ما يتعلق بإيران، فإن هذه العقوبات الأحادية غير قانونية»، مطالباً بإلغائها.

تقرير

«عملاء» في إيران... ابحث عن الانفجارات الغامضة؟

أعلنت إيران عن اعتقالات وإدانة «عملاء» لبريطانيا وألمانيا وإسرائيل، عملوا في مواقع حسّاسة، من دون ربطها بتفجيرات غامضة، لا سيما في «نطنز»

طهران ـ **العربي الجديد**

عادت حادثة انفجار منشأة «نطنز» النووية في إيران، الشهر الماضي، إلى الواجهة، أمس، مع كشف السلطة القضائية في البلاد، عن القبض خلال الأيام الأخيرة على «5 جواسيس في وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة الطاقة الذرية والصناعات وشركات إنتاج القطع المستخدمة في مجال الطاقة»، في وقت نفت طهران وجود أي محادثات سرية غير مباشرة مع واشنطن بوساطة ألمانية لإلغاء عقوبات. وفضلاً عن اعتقال «الجواسيس»، تحدث الناطق باسم السلطة القضائية في إيران، غلام حسين إسماعيلي، عن إدانة «عميلين» اثنين. وقال إن «العميل» الأول، شهرام شيرخواني، «حكم عليه بالسجن 10 سنوات لتسليمه معلومات حساسة للأجانب ومحاولته توريط بعض المدراء لاجتذابهم للعمالة»، موضحاً أن الأخير كان «عميلاً لبريطانيا». أما «العميل» الثاني، فهو «مسعود مصاحب، وتجسس لصالح ألمانيا والكيان الصهيوني»، وأدين بـ«بيع معلومات طبية للأجانب».

ومصاحب (72 عاماً)، هو رجل أعمال نمساوي من أصل إيراني، اعتقلته السلطات الأمنية الإيرانية في يناير/ كانون الثاني 2019، وكان يترأس جمعية النمساويين الإيرانيين في إيران. ودعت الخارجية النمساوية لاحقاً طهران للإفراج عنه.

ولم يشر المتحدث إلى ما إذا كان العميل أو العملاء المعتقلون بتهمة التجسس في هيئة الطاقة الذرية الإيرانية لهم علاقة بحادثة انفجار في منشأة «نطنز» النووية، في الثاني من يوليو/ تموز الماضي، إلا أن ثمّة مؤشرات تعزز ذلك. ومن بين هذه المؤشرات أن إسماعيلي، فضلاً عن إشارته إلى اعتقال جاسوس أو جواسيس في هيئة الطاقة الذرية الوطنية، تحدث عن شركات تنتج القطع وتقدم الخدمات في مجال الطاقة النووية، وأن صاحب شركة مقاولات عملت منذ سنوات مع مفاعل «نطنز»، يقف خلف تفجير صالة تجميع أجهزة الطرد المركزي. وذكرت القناة أن صاحب الشركة، وهو إرشاد كريمي، تمكن عبر فريقه من تفجير الصالة حديثة الإنشاء، ما «ألحق خسارة كبيرة بالصناعة النووية الإيرانية». وبحسب مواقع إيرانية، فقد كان كريمي مقاول بناء مختبر المفاعل، وعملت شركته في تخصيب اليورانيوم. إلا أنه لم يصدر تعليق رسمي إيراني على هذه الأنباء.

وشهد مفاعل «نطنز» النووي، وهو أهم منشأة لتخصيب اليورانيوم في إيران، فجر 2 يوليو الماضي، انفجاراً طاول إحدى صالاته لتجميع أجهزة الطرد المركزي المتطور، وسط تلميحات إسرائيلية وتقارير غربية عن ضلوع تل أبيب في الحادث.

وذكر المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أن السلطات الأمنية الإيرانية وصلت إلى سبب وقوع الحادث، من دون كشفها لـ«اعتبارات أمنية»، إلا أن طهران لم تستبعد وقوف جهة أجنبية وراءه، لتهدد بـ«رد حاسم في حال ثبت تورط أي دولة أو كيان» فيه. وكان خطيب صلاة الجمعة في مدينة أصفهان، يوسف طباطبائي نجاد، قد أكد أيضاً في 10 يوليو، أن «أدوات استوردت من الخارج لاختبار أجهزة الطرد المركزي الجديدة، تم إصلاحها قبل عامين تقريباً من قبل مقاول خارجي»، معتبراً أن «أكبر احتمال أنهم زرعوا قنبلة موقوتة طويلة الأجل أو ما يشبه ذلك في الصالة».

لم تكشف إيران عن أسباب الانفجار بعد (هيروز صهري/فرانس برس)

يواصل دونالد ترامب الركون إلى حدسه الأول بأهمية البقاء تحت الأضواء لاستعادة شعبيته، معولاً كلّ مرة على حدثٍ ما لجذب الانتباه، وهو ما بات مفقوداً لديه، بعد 4 سنوات من احتلاله العناوين، في ظلّ فقدان الاستراتيجيا

«الوجبات السريعة» لم تعد تُشبِع

انقلاب السحر على دونالد ترامب

يتمسك الرئيس بأهمية احتلال العناوين وإشغال مواقع التواصل (الكس وونغ/Getty)

في مارس/ آذار 2017، وبعد وقت قصير من تسلم رجل الأعمال النيويوركي، الجمهوري دونالد ترامب، مفاتيح البيت الأبيض من سلفه الديمقراطي باراك أوباما، خرجت مجلة «فورين أفيرز» بعدد مخصص لـ«زمن ترامب»، حاولت فيه التوصل إلى أسباب خارجية وداخلية مقنعة لوصول نجم تلفزيون الواقع إلى قيادة الولايات المتحدة. وتحت عناوين عدة، من الاقتصاد إلى سطوع الشعبوية وبدائل النظام العالمي الجديد، إلى إعادة الاعتبار لهوية الأميركيين البيض غير المتعلمين، منذ مجيء أول رئيس شعبوي هو أندرو جاكسون للسلطة، سلّطت المجلة الضوء على ظاهرة ترامب باعتبارها مؤسسة لحقبة أميركية جديدة، عنوانها «أميركا أولاً»، سيكون محلها في الاعتبار مربوطاً ليس فقط بالسياسة الخارجية لترامب، ولكن في كيفية مصالحة الأميركيين في الداخل، مع الإبقاء على مفهومهم في «الدولة - الهوية» التي تمجد مفاهيم الحرية الشخصية وحرية التعبير والديمقراطية. اليوم، وعلى بعد أقل من 3 أشهر من «يوم الانتخاب»، يتسارع الانهيار في شعبية الرئيس الطامح لولاية ثانية، لتبدو عناوين «فورين أفيرز» البرّاقة وقد تخطاها الزمن. وقد يكون الانهيار مرده بالدرجة الأولى إلى تفشي وباء كورونا، والضرر المباشر الذي ألحقه بمعيشة الأميركيين واقتصادهم، وأصابهم في صميم تغنيهم بتفوقهم العلمي. لكن ذلك لا يمحو انفضاح ترامب، كرجل تكتيك وليس استراتيجيا، لم يتمكن مع دنو يوم الاقتراع، من الخروج من زهو تبوّئه في العام 2016، معدلات المشاهدة العالية على التلفاز، ولا يزال مقتنعاً بأن نجاحه في استقطاب المتابعة والمشاهدة، وخطابه غير الكلاسيكي، ووهجه الإعلامي، حتى مع تراكم الهفوات، هي سرّ نجاحه، الذي يقوده حدسه إلى استمرار التمسك بها.

ولا يخفى أن تراكم المشاكل في الولايات المتحدة، بات أقوى من أن يتمكن الرئيس من حلّها، حتى مع توقيعه أخيراً أمراً تنفيذياً بتأجيل دفع الضرائب على الرواتب، الذي يهدف إلى دفع الاقتصاد على المدى القصير، لكنه من جهة مقابلة، يؤخر دفع مستحقات صندوق الضمان الاجتماعي. ويرى المعارضون أن الخطوة من شأنها الإضرار كثيراً بنظام «ميديكير» الصحي والضمان الاجتماعي الذي وعد ترامب خلال حملته السابقة بعدم المساس به. وفيما لا تزال التظاهرات ضد العنصرية مندلعة في البلاد، وهي أزمة أضيفت إلى سلسلة أزمات ترامب مع بداية عام 2020، ويتوقع استمرارها طوال الصيف، يبدو أن لا عصا سحرية في يد الرئيس لإنقاذ شعبيته المتهالكة، وسط تلاشي قدرته

أثارت قرارات ترامب لمعالجة تراجع الاقتصاد السجال

على جذب الانتباه التي كانت في أوجها قبل أعوام. ورأى تقرير، نشر أمس الثلاثاء، لوكالة «أسوشييتد برس»، أن حلول ترامب على طريقة «الوجبات السريعة» لم يعد نافعاً، فغياب الاستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة الأزمات، لا يزال سيّد الموقف في البيت الأبيض، حيث يجلس رئيس يؤمن بأن مصدر قوته هو بقاء احتلال اسمه للعناوين، وذلك من خلال استعادته للمؤتمرات الصحافية منفرداً حول كورونا، مهمّشاً المسؤولين الصحيين، ومعولاً على مناظرات مع خصمه الديمقراطي جو بايدن، لتغطية عجزه في استطلاعات الرأي. واعتبر التقرير أن توقيع أوامر تنفيذية لمعالجة تداعيات كورونا، لا يصب سوى في إطار محاولة الرئيس إظهار نفسه كصاحب قرارات، على الرغم من قصر مدى فعاليتها، وإثارتها السجال. ورأى 3 مسؤولين سابقين وحاليين في حملة الرئيس، لم يفصحوا عن أسمائهم، للوكالة، أنه «بخلاف أي رئيس أميركي آخر، يركز ترامب على التغطية الإعلامية، بهدف ليس فقط الفوز بعناوين الأخبار، بل بأي لحظة على مواقع التواصل الاجتماعي وفي محطات التلفزة، ما يجعله يشدد على التكتيك وليس الاستراتيجيا، والفوز بانتصار قصير الأمد، من دون إيلاء الاعتبار إلى أن ذلك سوف يقوده إلى مشاكل طويلة الأمد». واعتبرت المصادر أن هذا السلوك «سمح للرئيس الجمهوري حتى الآن بالتغلب على العديد من التهديدات التي أحاطت برئاسته، لكنها أيضاً قد تكون هي التي ساهمت في انهيار شعبيته فور وصول كورونا إلى السواحل الأميركية».

وقال مايكل ستيل، وهو رئيس المؤتمر الوطني السابق للحزب الجمهوري، ومعارض لترامب، إن «جزءاً من استراتيجية الأخير يكمن في امتصاص كل الأوكسجين في الغرفة»، ما يعني أن «ماهية الأشياء ليست دائماً مهمة، بقدر كمية الأضواء التي ستسلط على جبينه». ومؤمناً بأنه أفضل متحدث عن نفسه، وعد ترامب، بعد استعادة مؤتمراته الصحافية حول كورونا، حتى مع تولي المتحدثة باسمه كايلي ماكاني إنجاز مؤتمرات صحافية يومية حول الوباء، بأن إيجازه سيكون مختصراً، وسيمتثل لنصائح بالالتزام بالمسألة الأساسية، وعدم إثارة مواضيع جانبية، كما أنه يعول على خطابه لمؤتمر الحزب الهادف إلى إعادة ترشيحه وعلى مناظرات مع بايدن، لكن التقرير اعتبر أنه بعدما كانت تغريدات ترامب تقلب الدنيا في واشنطن رأساً على عقب، فإنها تمر اليوم من دون أن تثير أي انتباه، فيما لم تعد محطات التلفزة تنقل مؤتمراته الصحافية. ورأى المتحدث باسم خصمه، جو بايدن، تي جي دوكلو، في حديث لـ«أسوشييتد برس»، أن «رئاسة ترامب لم تكن يوماً حول جعل أميركا عظيمة مجدداً، وهي حقيقة مُرّة أثبتها مجدداً الأسبوع الماضي، عبر توقيعه قرارات من شأنها إثارة المزيد من الفوضى، وستخفق في المعالجة الجدية للأزمة الصحية والاقتصادية التي تعصف بالعائلات الأميركية». واعتبر دوكلو أن «الرئيس يقوم بهندسة طرق لكسب الإعجاب، بدلاً من فرض ردّ وطني حقيقي على الوباء». وتعتبر التظاهرات المناهضة للعنصرية، المعضلة الثانية الداخلية التي جعلت من عام 2020 نذير شؤم على ترامب، وسعيه للبقاء في البيت الأبيض 4 أعوام إضافية. في هذا الإطار، وضع الرئيس مجدداً، الحلّ للعنف الذي لا يزال يدور خصوصاً بين الشرطة والمتظاهرين في بورتلاند وشيكاغو، على طريقة الوجبات السريعة، عبر استعادة التشديد على أن «إرسال الحرس الوطني» هو الأنسب. ورأت صحيفة «واشنطن بوست» أن صيف الولايات المتحدة الحار، لا سيما في المدينتين المشتعلتين، لا يبدو في طريقه للانتهاء، فيما يتمسك الرئيس، الذي بنى حملته على فزاعة العنف وعودة المجرمين، وإثارة الهلع من مد اليسار، باستثمار الأزمة لصالحه.

(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

تجهيز ليوم الاقتراع

يحاول الحزب الجمهوري تكثيف مراقبته لمراكز الاقتراع خلال التصويت الرئاسي في نوفمبر، ما يعتبره حقوقيون محاولة للتأثير على الناخبين. ووظّف الحزب 50 ألف مراقب في الانتخابات بالولايات التي تعتبر «ساحات معارك»، بفضل قرار قضائي فدرالي خفف قيود «مراقبة مراكز الاقتراع»، فيما رفع دعاوى أو تدخل في أخرى لمنع التصويت عبر البريد في ظلّ كورونا، ما يراه الديمقراطيون محاولة لتحجيم إقبال مؤيديهم، خصوصاً من الأقليات.

متابعة

ألغاز «كورسك» بعد 20 عاماً

بعد مرور عشرين عاماً على غرق الغواصة الروسية «كورسك» ووفاة 118 بحاراً كانوا على متنها، لا تزال الحادثة والأسئلة الكثيرة المتعلقة بها بلا أجوبة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تحيي روسيا، اليوم الأربعاء، ذكرى مرور 20 عاماً على كارثة غرق الغواصة النووية «كورسك» في بحر بارنتس الشمالي في 12 أغسطس/آب 2000، وعلى متنها 118 بحاراً لقوا جميعاً مصرعهم، في أسوأ حادثة في تاريخ أسطول الغواصات الروسي، والتي شكّلت محطة فاصلة في تاريخ البلاد في بداية عهد الرئيس فلاديمير بوتين.

ووقعت الحادثة أثناء تدريبات لقوات أسطول الشمال الروسي، وتمّ فقدان الغواصة خلال أدائها قصفاً تدريبياً بالطوربيد (صواريخ تستخدم ضدّ الغواصات والسفن)، لتبدأ عمليات بحث مكثفة من الجو والبحر إلى أن تمّ العثور في صباح اليوم التالي على «كورسك» في قاع البحر على عمق 108 أمتار. وعلى مدى الأيام التالية للحادث، تابع الروس حابسين الأنفاس عبر شاشات التلفزة، تطورات عملية إغاثة طاقم الغواصة التي لم تتوج بالنجاح، ليتم التأكيد في 21 أغسطس/آب مقتل جميع أفراد الطاقم. وبحسب الرواية الرسمية، فإنّ الحادثة ناجمة عن انفجار في موقع طوربيد تدريبي نتيجة لتسرب مزيج الهيدروجين عبر شروخ في هيكل الطوربيد، مما أسفر عن تدمير الجهاز الطوربيدي رقم 4 ورقم 2 المجاور، ثمّ الطوربيدات الأخرى.

أسئلة كثيرة وُجهت إلى السلطات الروسية حول كيفية تعاطيها مع أزمة «كورسك»، بدءاً من مواصلة بوتين قضاء عطلته في منتجع سوتشي جنوب البلاد، وعزوفه عن العودة إلى موسكو لمتابعة الوضع إلا بعد مرور خمسة أيام، والتصريحات المتناقضة الصادرة عن قيادات الدولة في تلك الأيام العصيبة. أمّا ردّ بوتين على سؤال الإعلامي الأميركي، لاري كينغ، في حوار سابق مع قناة «سي أن أن» عما حدث للغواصة، بالقول «هي غرقت»، فلا يزال متداولاً مجازاً في وسائل الإعلام الروسية والأجنبية تعبيراً عن السخرية المُرّة إلى اليوم.

ولم تمرّ واقعة غرق «كورسك» من دون أن تترك آثاراً في المشهد السياسي والإعلامي والعلاقات داخل النخبة الروسية آنذاك، وكان من أبرزها التدهور النهائي للعلاقة بين بوتين والمليارديرين بوريس بيريزوفسكي، الذي كان في ذلك الوقت مالكاً لقناة «أو أر تي» («الأولى» حالياً)، وواحداً من أكثر الشخصيات نفوذاً في البلاد في عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسين.

وتعقيباً على الواقعة، بثت قناة «أو أر تي» مطلع سبتمبر/أيلول 2000 حلقة خاصة من تقديم الإعلامي سيرغي دورينكو الذي استعرض لقطات تظهر سوء الظروف المعيشية لبحارة أسطول الشمال الروسي في مبانٍ متهالكة، وقسوة ظروف عملهم مثل قضاء شهرين أو ثلاثة متواصلة على متن الغواصات وتحمّلهم الأخطار النووية. كما كشف مقدم الحلقة عن أبرز التناقضات في تصريحات بوتين وسوء اطلاعه على ملابسات الفاجعة، خالصاً في ختام برنامجه إلى أنّ «السلطة لا تحترمنا جميعاً، ولذلك تكذب، والأهم هو أنّ السلطة تتعامل معنا بهذا الشكل، لمجرد أننا نسمح بذلك». وإثر هذه الحلقة، تمّ تسريح دورينكو ووقف برنامجه، بينما قبل بيريزوفسكي تحت ضغوط من الكرملين ببيع «أو أر تي»، وغادر إلى لندن حيث أقام حتى وفاته في ظروف غامضة في عام 2013.

وبعد مرور 20 عاماً على حادثة «كورسك»، لا تزال مختلف الروايات ونظريات المؤامرة تخيّم على الواقعة ويتم تداولها سنوياً عشية ذكرى الحادثة. ومن بين هذه الروايات غير المؤكدة، إغراق «كورسك» بطلقة أو جراء اصطدام مع غواصة أميركية. مع ذلك، أكد رئيس نادي بحارة الغواصات في سانت بطرسبورغ، إيغور كوردين، للصحافيين عشية الذكرى الـ20 للحادثة، أنه لم تظهر خلال السنوات الماضية حقائق جديدة من شأنها تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية لغرق «كورسك»، لافتاً إلى انعدام الأدلة على إغراقها بواسطة غواصة أجنبية، ومعتبراً في الوقت نفسه أنه لا يجوز استبعاد هذه الرواية تماماً.

وكان بوتين قد أرجع في حوار تلفزيوني عام 2018، وقوع حادثة «كورسك» إلى الصعوبات الكبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعسكري بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، معتبراً أنّ الفاجعة جاءت كـ«مظهر للوضع العام» بالجيش الروسي في ذلك الوقت. كما قال بوتين إنه كان تولى حينها زمام منصبه للتو، ولم يكن على علم بإجراء تدريبات واسعة النطاق في بحر بارنتس.

■ كم نحن بحاجة لشعب واع يؤمن بنفسه وبقدراته و يطالب بحقوقه و يقوم بواجباته دون الحاجة إلى راعٍ أو وليّ لأمره. الثورة هي الفرصة الوحيدة و قد ضيّعناها !!! #لبنان

■ حيطان بيوتنا ما بقا تساع صور شهداء. #لبنان_ينهار #بيروت_مدينة_منكوبة

■ ب #لبنان لا وجود لحكومة وحدة وطنية هاي كذبة الحقيقة هي حكومة وحدة الحرمية للنهب والسرقة والمحاصصة وكلو من رقاب الشعب والعباد ... #لبنان_ينهار #لبنان_منكوب

■ المطلوب حكومة بصلاحيات استثنائية تقرر قانون انتخاب خارج القيد الطائفي وإجراء انتخابات خلال ستة أشهر. العودة إلى حكومة الوحدة الوطنية هي العودة إلى المحاصصة والهدر والموت بالانفجارات #لبنان

■ إذا لم تخرج في ثورة سلمية حتى تحقيق التغيير، لن يكون لمقاطعة الانتخابات معنى، لأن تزويرها ونسبة المشاركة ستحدث على أية حال. حراك الشارع وليس حجم الشكوى هو من يحدد مستقبل #العراق

■ #تشريع_قانون_العنف_الأسري_114 رئيس كتلة النهج الوطني يصرح بأن تشريع القانون في #العراق يعارض ثوابت الإسلام والدستور .يعني القانون يعارض الإسلام، بس من الأب أو الأم يحرقون أو يقتلون أولادهم أو الأب يرتكب جريمة أو الأم هذا ميعارض الإسلام.

■ #اليمن اذا عادت الأحزاب للواجهة في الحكم بعد كل ما حصل في اليمن فانتظروا مزيداً من الخراب والدمار والضياع للشعب الجنوبي والشعب الشمالي. لا تنفع سلطة لليمن الا واحدة بدون احزاب مرتزقة.

■ انتفاضة حاشدة وغاضبة في محافظة #سقطرى تهتف ضد مليشيات الانتقالي ومن يدعمه وتطالب بعودة الشرعية رافعين صور رئيس الجمهورية واعلام #اليمن .رسالة واضحة قوية المعالم والاهداف أن هناك شعباً حياً لمقاومة الاجنبي ومرتزقته.

■ الحل الوحيد لمواجهة المليشيات في شمال اليمن وجنوبه هو التظاهر السلمي ضدها. هذه المليشيات تتناسل في ظل استمرار الحرب. العمل المدني هو الذي يرعبها ويبعث الأمل في استعادة الدولة. #اليمن